

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للظاهرة الحضرية

- 1- مفهوم المدينة
- 2- الظاهرة الحضرية الحديثة
- 3- مفهوم التحضر
- 4- مفهوم الحضرية
- 5- مفهوم النمو الحضري

الإطار المفاهيمي للظاهرة الحضرية:

تمهيد:

لا شك أن للمفاهيم أهمية كبيرة جدا في الصياغة النظرية لعلم الاجتماع الحضري وبكل ما يحتويه من مجالات للدراسة من ناحية وتوجيه سير البحث والدراسة من ناحية أخرى، لأنه بدون تحديد مفاهيم أي دراسة لا يمكن للباحث الاستفادة من الأبحاث والدراسات المعروفة، إن لطرح المفاهيم دور كبير في تحديد الإطار النظري الذي يوجه الدراسة ويحدد مبادئها كما أن لها دورا في توضيح الرؤيا بأبعاد واقع الظاهرة الحضرية المجالية والاجتماعية والتاريخية وغيرها.

1- مفهوم المدينة:

نشير في البداية إلى أن المفهوم التقليدي للمدينة من الناحية الجغرافية قد زال بزوال أسوارها وحدودها، وهذا على الأقل من الناحية الجغرافية، بسبب ما طرأ عليها من توسعات وظهور ما أصبح يعرف بالإقليم الحضري، محتقظة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المبينة في خصائص الحضرية، وذلك باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن حاجة الإنسان إلى التعاون مع بني جنسه، هذا الاجتماع الذي يفضي مع التطورات والانجازات التي يحققها إلى ظهور المدن كخلاصة وكدليل على هذا التعاون وتنظيم الجهود. وسوف نتعرض إلى هذا الجانب عند تناول النظريات المفسرة لظهور المدن.

إن تعاريف المدينة الواردة في مؤلفات علم الاجتماع الحضري تمزج بين عنصرين أساسيين هما: العنصر الإنساني الاجتماعي والعنصر الجغرافي الفيزيقي، وكما يرى شومبار دولو بأنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثنائي للمدينة، من حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي ثقافي (محمد بومخلوف، 2001، ص 37).

فقد عرفها Yves grafmeyer في كتابه علم الاجتماع الحضري sociologie urbaine بأنها " في ذات الوقت رقعة جغرافية وسكان، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية، تجسيد لأشياء مادية، وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية. وهو نفس ما ذهب إليه R.Maunier في تعريفه

للمدينة حيث عرفها بأنها " مجتمع معقد قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها، أو التي عنصرها المجالي ضعيف كميا مقارنة بعناصرها الإنسانية ".(p8 1994 Yves grafmeyer).

وهكذا نلاحظ أن المدينة لا يمكن أن تكون أكثر من مجال فيزيقي وسكان يصنع كل منهما الآخر، فإذا كان المجال الحضري يرمز للعلاقات الاجتماعية الحضرية ويجسد ثقافة الإنسان على الأرض في شكل بنايات وهياكل مادية تؤدي وظائف معينة هو يرغبها أو من تحديده ، فإنها عندما تتشكل تكون بيئة خاصة تساهم في صنع ثقافة الإنسان ذاته فلا بد من التكيف معها بعدما كان قد شكلها حسب إرادته الاجتماعية والثقافية .

وترتبط المدينة علاقة قوية بمحيطها ، فلا يمكن أن تكون معزولة عن بيئتها ووجهتها ومجتمعها الشامل التي تشكل هي نفسها جزءا منه ، وان وظيفتها الداخلية مرتبطة بوظيفتها الخارجية، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تكون إلا مندمجة اندماجا كاملا مع بيئتها ومحيطها ومجتمعها (محمد بومخلوف، 2001، ص37).

وإذا كنا بصدد وضع تعريف محدد للمدينة فنقول أن علماء الاجتماع وغيرهم من الباحثين في مختلف التخصصات، قد وضعوا لها مجموعة من الصفات والمواصفات، على نحو يحدد نمط وظائفها وخصائصها الحضرية، على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية تتسم بالمحلية وتنوع أساليب الحياة فيها.

فالمدينة كمجتمع محلي مفهوم يرتبط بالأطر الوظيفية والمورفولوجية للحياة اليومية، فإنه يمكن استخدامه في تدعيم السياقات الدلالية في تحديدنا لمفهوم المدينة، ولقد تعددت تعاريف الباحثين في تصورهم للمجتمع المحلي بناء على معطيات الشواهد الواقعية، أو حسب مواقفهم وتوجهاتهم النظرية، ومن أهم تلك التعاريف ما يلي:

أما في وصف فرديناند تونيز للمدينة فيذكر المجتمع الذي سماه بالرابطة أو المجتمع وهو مثال أو نمط مختلف للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بصفة تعاقدية والروابط غير الشخصية والنفعية بين الأفراد والعقلانية وسيطرة الفردية والمصلحة الخاصة ، إن تونيز يعني بالمجتمع أو الرابطة أو الطابع الرسمي فكلها أوصاف تدل على المدينة أو الحضرية .إن الأفكار التي أتى بها تونيز في كتابه "المجتمع المحلي والرابطة" 1887. احتوى بالملاموس والمطلق تصور البدايات الأولى لعلم الاجتماع

الحضري، كما قدم الأساس المنطقي النظري لتعريفات الدراسات الحضرية التي ركزت بحوثها حول المدينة.

أما ماكس فيبر فيعتبر المدينة بيئة فيزيقية ولكنها أيضا تنظيم منذ البداية حول نمط معين من التبادل الاقتصادي، هكذا إذا نستنتج الأهمية القصوى التي أعطاها فيبر للجانب الاقتصادي وبالضبط الجانب التجاري، مع العلم أن سكان المدينة من المستحيل أن يحققوا اكتفاء ذاتيا هذا إذا ما قارناهم مع سكان الريف (السيد عبد العاطي السيد، 1997:ص ص 47-50).

إن جورج زيمل تحدث أن المجهولية هي الميزة الأساسية للوسط الحضري، فهي تقوم على علاقات اجتماعية منفصلة ومتباعدة ، فأفراد المجتمع يجهلون بعضهم البعض حتى وإن كانوا في علاقة الجيرة ، فالحياة بالوسط الحضري تتسم باستقلال أفرادها، فهم غالبا ما يتميزون بصفة الفردانية والنفعية، وهذا يرجع أساسا في نظره إلى حجم المدينة التي أثرت بشكل كبير في العلاقات الاجتماعية وجعلت الفرد أكثر وعيا بذاته وأكثر حرية لكنه في الوقت نفسه هو أضعف من ناحية العلاقة مع الآخر(مريزق مصطفى،2013/2012).

ومن ناحية أخرى يضيف روبرت بارك أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح ، مجتمعات محلية في المقام الأول (Benevolo, I 1993, p115).

يبدو من خلال هذين التعريفين أن مفهوم المجتمع المحلي، إذا ما ارتبط بالبعد الايكولوجي (المكاني) والبعد البشري (السكاني) والبعد التنظيمي، فهو يوازي مفهوم المجتمع المحلي الحضري الذي يعني في التداول العام وحدة مكانية، تعيش داخلها جماعات من الأفراد يخضعون إلى نظم وقوانين وتجمعهم علاقات وقيم مشتركة ويميلون إلى الانضمام نحو تنظيمات اجتماعية رسمية مختلفة.

وفي تعاريف أخرى يرى بعض الباحثين ضرورة ربط مفهوم المجتمع المحلي الحضري بالأساليب الحياتية الناجمة عن التفاعل اليومي والتي تشكل النمط العام للتنظيم الاجتماعي،ومن بينهم أموس هاولي بحيث يرى أن التجديد المكاني للمجتمع باعتباره منطقة جغرافية أو مساحة مكانية يشغلها مجموعات من الأفراد محاولة تعسفية في حق الصياغة المفاهيمية العامة للمصطلح، وإنه من الملائم

أن نشير في تعريفه إلى المشاركة في الإيقاع اليومي والمنتظم للحياة الجمعية على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي، ويعطي لسماته طابع الوحدة التنظيمية (maris robert, 2002, p52) .

وفي نفس الاتجاه يعرف تالكوت بارسونز المجتمع المحلي على انه جمع حشد من أفراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة سكانية واحدة كأساس لقيامهم لأنشطتهم اليومية (أحمد أمين آدم، 2011، ص46).

وهناك من يرى أن طبيعة المدن تختلف حسب طبيعة الأنظمة، إذ أن حال المدينة في دول العالم الثالث، يختلف عما هو موجود في الدول الصناعية الكبرى بسبب التوازن الاجتماعي وتضاعف عدد البطالين والثقافة البدائية، وهذا يشكل حاجزا أمام النمو الاقتصادي، مما يحتم ويلزم تعامل كامل بين عالم الاجتماع والاقتصاد لحل مشاكل الإنسان في السكن (Jean remy, 2000, pp108-) . 109

وعرفت المدينة أيضا على أنها: تمثل قطب انجذاب لكل الفئات الاجتماعية، بما فيها المستضعفة باعتبارها تمثل مركز السلطة والمعرفة وفرصة للترفيه الاجتماعي بصورة عامة تمثل الرقي والمدنية (M,Cote,1993, P50) .

وفي الجزائر، تعتبر كتابة الدولة للتخطيط، كل تجمع سكني حضريا إذا كان الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة، بالإضافة على زيادة عدد السكان القادرين على العمل الغير زراعي، وفي مختلف الأنشطة على 1000 عامل (محمد السويدي، 1984، ص67).

حيث شهدت المدن في الجزائر تحولات مختلفة، تأثرت بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، وشكل التقسيم الإداري للمدن محورا هاما في تنميتها عمرانيا واجتماعيا، حيث بلغ عدد الولايات 15 ولاية سنة 1963 ثم ارتفع هذا العدد إلى 31 ولاية سنة 1974 ليصبح عدد الولايات 48 ولاية وعدد البلديات 1541 بلدية سنة 1985 (بشير التيجاني، 2000، ص31) .

ومما سبق يمكن أن نعرف المدينة بأنها عبارة عن تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة ارض محدودة نسبيا وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما، مما تمتاز بالتخصص والتعدد في الوظائف السياسية والاجتماعية

فيقول Yves chalas عنها ما يلي: المدينة دوما تدهشنا بتطوراتها، فهي لا تظهر دوما بما ننتظره منها، فيجب علينا دوما أن نقرأ ونحاول قراءتها حتى نتطلع إلى الأمل والمستقبل معها (Yves chalas, 2000, p1).

ويعرف ابن خلدون المدينة بقوله إن المدينة والأمصار ذات هياكل وإجرام عظيمة وبناء كبير...، وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج اجتماع الأيدي وكثرة التعاون فلا ند في تمصير واختطاط المدن من الدول. (عماد مطير الشمري، 2015، ص422).

ويمكن وصف المدينة بشكل عام بأنها تركز لسكان يتميزون بطريقة للحياة واضحة من خلال أنماط الحياة والعمل، وتتميز المدينة باستعمالات أرض متخصصة بدرجة عالية، وتتنوع كبير لمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتستخدم الإمكانيات والموارد في المدينة، بحيث تبدوا وكأنها آلات ومكائن في غاية التعقيد. (كايد عثمان أبو صبحة، 2010، ص41).

2- الظاهرة الحضرية الحديثة:

لا يوجد تعريف دقيق للظاهرة الحضرية وإنما توجد لها سمات وأبعاد ، وترتبط بالظاهرة الصناعية أو التصنيع الذي يعتبر من أهم سمات المجتمع المعاصر ، فالتحضر هو سمة مميزة للمجتمعات الصناعية المعاصرة ، وهذه الظاهرة تتمثل في ذات الوقت في نمو نسبة السكان المقيمين في المدن ، وفي زيادة عدد المدن الكبيرة ، وفي ظهور أقاليم حضرية .

ويعيش المجتمع المعاصر الظاهرة الحضرية بجميع أبعادها، وتتمثل في انتشار نمط الحياة الحضرية على نطاق واسع من المجتمعات الذي أصبح يشمل نسبة كبيرة من السكان، وتختلف درجة التحضر من بلد إلى بلد آخر رغم اتجاهها جميعها نحو هذا الوضع ، وقد بلغت ذروة التحضر في البلدان الصناعية الغربية ، مما يؤكد ارتباط الظاهرة الحضرية الحديثة بالظاهرة الصناعية .

ففي الجزائر انتقلت نسبة التحضر من 30% عام 1960 إلى حوالي 60% عام 2000 ، مع ملاحظة أن سكان المدن سنة 1960 توجد من بينهم نسبة هامة من السكان الأوروبيين لا نعلم مقدارها بالضبط لكون الجزائر كانت لازالت تعيش تحت طائلة الاحتلال الفرنسي في ذلك الوقت ، وهذا مما يؤكد أهمية التحضر الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة .

وتشير الظاهرة الحضرية إلى تزايد أعداد ونسب سكان المدن واتساع حجمها نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ونتيجة الزيادة الطبيعية (بوبر حريوش، 2017).

وعموما فان الظاهرة الحضرية الحديثة تتخذ عدة سمات وأبعاد يمكن تحديدها فيما يلي :

1- ارتفاع نسبة سكان الحضر حيث بلغت أقصاها في البلدان الصناعية والبلدان العربية الخليجية والذين تجاوزت نسبتهم 90%

2- انفجار المدن إلى أطرافها وضواحيها، وتجاوز حدودها التقليدية، واكتساحها للمساحات المحيطة بها في جميع الاتجاهات، وعدم التحكم في مجراها، وظهور ما يسمى بالإقليم الحضري والمدن المليونية، هذا الوضع الذي لم تعرفه البشرية قبل الثورة الصناعية.

3- تعميم نمط الحياة الحضرية على نطاق واسع من المجتمع ، وانتشار الأفكار وأساليب الحياة الحضرية خارج حدود المدينة ونطاق التجمعات السكانية الحضرية نحو القرى والمناطق الريفية بسبب تطور وسائل المواصلات التي سهلت كثيرا حركة السكان بين المناطق الريفية والحضرية فيما يعرف بالعلاقات الريفية الحضرية وتمدن المدن ، وذلك إلى جانب أن أهل الريف تربطهم معاملات كبيرة بالمدن من حيث العمل والتعليم والتسوق وقضاء مختلف الأمور الإدارية ، بحيث أصبحت حياتهم لا تستقيم إلا بمراجعة المدن والخضوع إلى مواعيد ونظام العمل السائد فيها ، كل ذلك يترك أثارا على نمط حياتهم وعلاقاتهم .

4- النمو المتسارع للمدن في العدد وفي الحجم في وقت قصير ، حيث حققت بعض المجتمعات تحضرا عاليا في وقت قصير ، وهو تحضر غير تدريجي ، الأمر الذي أوقع الحياة الحضرية في ارتباك كبير وادخل المدن في أزمت متعددة الأوجه ، بسبب عدم الانسجام بين الدينامية الديموغرافية والاجتماعية من ناحية، والدينامية التخطيطية والتسييرية والاقتصادية للمدن من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية خطيرة تهدد الحياة الاجتماعية الحضرية وتعرقل عملية التنمية.

يبدو انه من الصعب في عصرنا الحالي التعريف بفكرة الظاهرة الحضرية تعريفا دقيقا، إلا من ناحية التركيب المرفولوجي ولا من حيث المفهوم ففي الماضي كانت فكرة المدينة تتعارف بشدة مع فكرة الريف خاصة في أوروبا القارية وفي جميع بلدان آسيا الجنوبية والشرقية وشمال إفريقيا أي في

جميع أنحاء العالم التي كانت مسرحا لحروب مخربة والتي ما كان بها حكم مركزي محكم التنظيم وتقاليد البناء لمواد صلبة تسودها الحجارة التي ظلت قائمة عبر مراحل التاريخ المتلاحقة كما هو الحال في بعض الإمبراطوريات الهندية في العالم الجديد ما إن ظهر مفعول التطور التقني والنمو الديموغرافي إلى جانب التغيرات التي طرأت على شروط المجابهات العسكرية وهي عوامل صارت تمارس تأثيرها الفعال حتى أخذت المدن تمتد إلى خارج أسوارها القديمة يضاف إلى ذلك صفة النقل الحديث التي مكنت من الجمع بمكان واحد كل الموارد الغذائية الضرورية ولجمع غير من السكان وكذلك الموارد الأولية المختلفة وازدهار الصنعة فزاد عدد سكان المدن التي تنوعت في أشكال مختلفة لها وسائل نقل جماعية وفردية تزداد تطورا يوما بعد يوم. (جاكولين بوجو قارني، 2012، ص ص 09-10).

فالنمو الحضري هو عملية انبثاق لعالم حديث تسود فيه المدينة وتسيطر عليه أفكار المدينة وينبغي أن نفرق بين العمليتين الرئيسيتين للنمو الحضري وهي: نمو المدينة والتحضر.

فنمو المدينة هو عملية مكانية وديموغرافية تدل على تزايد أهمية المدن كمناطق تركز سكاني في مجتمع معين، ويحدث ذلك عندما يتغير توزيع السكان من ساكني القرى والأرياف إلى ساكني المدن. (جاكولين بوجو قارني، 2012، ص 9).

3- مفهوم التحضر:

يشير المعنى العام للتحضر إلى: أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية. (فوزي رضوان العربي، 1985، ص 137-138).

كما يشير التحضر urbanisation إلى ما يعرف بالعملية process ، وارتبط بعدة معاني، منها الإشارة إلى حركة السكان من المناطق الحضرية ، وما يتبع ذلك من زيادة عدد السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية. ومنها أيضا إلى انتشار أنماط السلوك

وأساليب الفكر الحضرية، وبالتالي انتشار وسائل الاتصال، والدور الذي تلعبه في نشر الثقافة الحضرية إلى جوانب الريف (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2005: ص 21).

فرغم بساطة هذا التعريف فإنه يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي:

1. الحراك الجغرافي للسكان.
2. التمركز السكاني في المدن.
3. التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.
4. التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية.
5. الاتجاه نحو الفردية.

مع الإشارة إلى أن التحول في العلاقات الاجتماعية من الطابع الأولي إلى الطابع الثانوي ومن الروح الجماعية إلى الروح الفردية، شيء نسبي وتتحكم فيه عوامل عديدة متفاعلة تنظيمية وثقافية وإيكولوجية، ولا يحدث بصفة آلية مع التحول إلى الإقامة في المدن.

وبهذا الصدد يجب أن نشير إلى المقاييس المحددة للتجمع الحضري والريفي والتي تختلف باختلاف البلدان، فمنها من تعتمد في ذلك على معايير الإدارية للتجمع، ومنها من تعتمد على المعايير المهنية والاقتصادية، ومنها من تعتمد على المعايير الديموغرافية الإحصائية، وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر اعتمادا في تصنيف التجمعات السكانية عند الرجال الإحصاء في التعدادات السكانية. ولذلك فإن التجمع الحضري في أمريكا هو ما زاد عدد سكانه عن (2500) نسمة، في حين أنه (2000) نسمة في كل من تركيا وفرنسا وأستراليا وألمانيا، (1500) نسمة في أيرلندا، و(1000) نسمة في كل من كندا وفنزويلا وشيلي، و(5000) نسمة في كل من الهند وبلجيكا وغانا واليونان وهولندا، و(11.000) نسمة في مصر، و(12.000) نسمة في روسيا، و(30.000) نسمة في اليابان، و(40.000) نسمة في كوريا، و (200) نسمة في فنلندا والسويد (محمد بومخلوف، 2001، ص23، 24).

مع الإشارة إلى أن معظم علماء الاجتماع لا يوافقون على المقياس الإحصائي، فضاحية مدينة كبيرة مثلا هي اقرب إلى الحضر، حتى وان كان عدد سكانها لم يبلغ الحد المطلوب إحصائيا من تجمع سكاني زراعي يبلغ عدد سكانه الحد المطلوب إحصائيا.

ودون الخوض في التعاريف النظرية العديدة للتحضر فإننا من الناحية الواقعية الامبريقية يمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر وذلك في ضوء العمليات الاجتماعية التي تصاحبه ، وتتمثل في المعنى الجغرافي و الديموغرافي والايكولوجي والتنظيمي والسوسيولوجي .

1- المعنى الجغرافي: يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري وغير ذلك، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية .

2- المعنى الديموغرافي: يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما : النمو السكاني الطبيعي للتجمع ، والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة ، وبالنسبة لقسم السكان في هيئة الأمم المتحدة فان التحضر هو “ نمو السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية “ وهذا يعني أن التحضر يأخذ المعنى الديموغرافي في الأساس طالما يعتمد على نسبة سكان التجمعات الحضرية بالنسبة لمجموع السكان عامة .

3- المعنى الايكولوجي: يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البناءات وتجاورها ، وتوسع حجم المدينة وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة ، حيث ينتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة تتميز بعلاقات جوار خاصة وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر ، كما تتميز بالتباين الشديد والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية ، وهكذا فان التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة(محمد بومخولوف، 2001، ص26،25).

4- المعنى التنظيمي: المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية من اجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري ، وابرز مظهر

تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين ، حيث تسهر عليه تنظيمات قائمة بذاتها ، وهذا التحول في نظام الضبط الاجتماعي يسير جنبا إلى جنب مع التحول في نظام العلاقات الاجتماعية بسبب التحضر والبيئة الحضرية التي تنتشر فيها العلاقات الثانوية وتتحصر العلاقات الأولية في نطاق ضيق (L'école de Chicago ,1984, p177).

5- المعنى السوسولوجي: يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجلية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري ، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري قريت أو بعدت تترك أثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي القسري والتطوعي ، كل ذلك يحدث نمطا جديدا تماما من العلاقات والسلوكيات والتصورات والذهنيات ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها .(محمود بومخلوف، 2001، ص27).

أما « lampard » فقد توصل إلى مجموعة من نماذج للتحضر عاشتها دول العالم وهي:

1- التحضر البيدائي: وهو عبارة عن محاولات متكررة من طرف الإنسان للعيش في المراكز الحضرية والتكيف مع البيئة الفيزيائية والاجتماعية.

2- التحضر المتميز: ويمثل مرحلة اكتمال المدن من حيث وظائفها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على المجتمع الحضري، حيث انتشر هذا النوع من التحضر بصورة عامة في المراكز العمرانية في العالم، غير أنه كان واضحا، بالنسبة للمدن ذات النشأة الأولى.

3- التحضر الكلاسيكي: وهو يمثل ظاهرة التركز السكاني في المدن الرئيسية بسبب القيود والعراقيل العديدة التي تعرضت لها تلك المدن حول نمو سكانها.

4- التحضر الصناعي: وهو يجسد مرحلة انتقال السكان للأماكن المجاورة للمدن وغيرها من أجل الإقامة والعيش فيها بسبب البحث عن فرص العمل في المجالات الصناعية، وذلك لتحسين مستوياتهم المعيشية وارتفاع دخولهم من خلال العمل في المشاريع الصناعية. (أحمد بوزراع، 1997، ص138).

ويعني التحضر التمركز النامي للسكان في المدن والتجمعات الحضرية، وللتفصيل أكثر عندما نتحدث عن التحضر بالمعنى الاجتماعي، فإنه يشير إلى نمو وزيادة عدد الذين يستفيدون من الفرص التي تتيحها المدن أو أي تجمع حضري من وسائل الاتصال الحديثة ووسائل النقل السريعة، ويحدد محمد كيلاني مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

- حجم السكان في رقعة معينة هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركيز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.
- التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.
- هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضهم البعض.
- التحضر يعني: التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم ، والسلوك والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه عملية تركيز سكاني يتم بوسيلتين:

1- زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية

- 2- نمو حجم التجمعات السكانية (زناطي جلول، النمو الحضري وانعكاساته على النمو الحضري، 2015، ص18،17).

4- مفهوم الحضرية:

يرجع الفضل في تحديد مفهوم الحضرية إلى "لويس ويرث" الذي عرفها بأنها نمط أو أسلوب حياة في مقاله الشهير المنشور عام (1938) بعنوان: "الحضرية نمط حياة" حيث يرى أن ايكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات وعلاقات تنتج عنها سلوكيات وذهنيات تطبع حياة الفرد الحضري وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه يطلق عليها الثقافة الحضرية .

- ويصف المقال الذي قدمه ويرث التحضر بأنه يؤدي إلى تغير أساسي في طبيعة ونوعية العلاقات الإنسانية بسبب ازدياد حجم المدن وكثافتها وتباين المجموعات البشرية فيها ، كما يؤدي إلى اختفاء

الجماعات الأولية تاركة مكانها الجماعات الثانوية والمتخصصة ، حيث يصبح سكان المدينة المتكيفين اقل اعتمادا على الجماعات الأولية كالعائلة والحي ، وان التحضر الذي ينتج جميع هذه الآثار يتوافق مع عملية التصنيع .(Rémy jean et voye Liliane, 1990, p339)

وهكذا فان الحضرية هي خلاصة للتحضر ، أي حصيلة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الحضرية الناتجة عن الإقامة في المدينة التي تؤدي إلى إنتاج ثقافة خاصة بالبيئة الحضرية ، وتكتسب أنماط الحياة الحضرية بالتدرج ويحدث التكيف الحضري تدريجيا ، وإذا ما تم اكتساب أنماط الحياة الحضرية فان العقلانية تصبح من أهم السمات التي تميز ساكن المدينة .

ويتفق كل من "زيمل" و "سور وكين" و "زيمرمان" على هذا التعريف مع ويرث ، حيث أجمعت محاولات هؤلاء العلماء على الخصائص التالية للحضرية :

- تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل.
- ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني)
- الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد .
- انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.
- الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي . (Chombart de lauwe, 1965, p10)

وما يجب الإشارة إليه هو أن هذه الأفكار حول الحضرية كان لها دور كبير في علم الاجتماع الحضري التطبيقي، أي في التخطيط الحضري ورسم السياسات الحضرية، من حيث سياسات الإسكان

واستخدامات الأرض وتحديد نطاقات المدينة وأحيائها وتحديد حجم المدن وغير ذلك من السياسات الحضرية، وذلك من أجل تحقيق الاندماج الحضري .

5- مفهوم النمو الحضري:

يشير إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلومتر المربع، وكبير حجم المدينة بما يزيد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا والمهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعدد الاجتماعي، وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية التكنولوجية والثقافة التي تؤدي إلى تنمية المدن.

وعليه يبدو أنه على مستوى مدينة أو مركز حضري فإننا نعبر عن نمو المدينة وتوسعها سكانيا وعمرانيا باستخدام مصطلح النمو الحضري، وعلى مستوى منطقة أو جهة أو دولة فإننا نتحدث عن ظاهرة التحضر، أي نمو وازدياد عدد السكان الذين يقطنون المدن وزيادة عدد هذه المدن والتجمعات المصنفة كمراكز حضرية، على هذا النطاق الأوسع وذلك حسب معايير تختلف من دولة لأخرى. (زناتي جلول، 2015، ص 18،19).

يعني زيادة سكان المدن وما يصاحبها من تغيرات تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والفيزيائية المختلفة وكذا حركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم داخل المجال الحضري بمركزه ومحيطه وأن ترابط هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري .

والنمو الحضري الخاص بالشق الديموغرافي تكون زيادة السكان في ناتجه عن ارتفاع في الخصوبة أو الهجرة بنوعها داخلية وخارجية . (عبد العزيز بون، نوفمبر 2001: ص 29).

2 - محددات النمو الحضري:

يواجه نمو بعض المدن محددات أو معوقات تقف حائلا أمام استمرار توسعها بما يتلائم وزيادة نموها السكاني وتلبية حاجاتهم . ويمكن تعريف المحددات أو المعوقات بأنها كل عائق طبيعي أو

بشري يعترض النمو العمراني للمدينة ويحتاج إلى كلف إضافية للتغلب عليه . وعلى العموم هنالك نوعين رئيسيين من المحددات الطبيعية وبشرية ، كما يمكن تقسيمها حسب مسبباتها إلى ما يأتي :

2-1-المحددات الطبيعية : وتشمل ما يأتي :

أ-طبوغرافية الموقع :

تتضمن بعض مواقع المدن تضاريس متنوعة من جبال ووديان وأحواض تحول دون استمرار نمو المدينة .

ب-المسطحات المائية والأنهار:

تحول المسطحات المائية من المحيطات والبحار والخلجان والبحيرات دون نمو العمران في تلك الاتجاهات.

ج-الأراضي الزراعية :

تعد الأراضي الزراعية المستغلة بالبساتين وأشجار الفواكه والمحاصيل الأخرى من معوقات التوسع العمراني وخاصة في الدول التي تكون فيها مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة. (خلف حسين علي الدليمي ، 2002 ، ص 123-125) .

د-الغابات :

تمثل الغابات التي تقع بالقرب من المدينة معوق لتوسعها وذلك لأهميتها في مجالات عديدة .

هـ-المستنقعات والأراضي المنخفضة:

إن انتشار المستنقعات والأراضي المنخفضة التي تتجمع فيها المياه في مواسم الأمطار تعد من معوقات نمو المدن .

و- مناجم المعادن ومواقع الموارد الطبيعية المختلفة:

مثل النفط والكبريت والصخور والرمال .

ز- مناطق الطمر الصحي :

تعد مناطق تجميع النفايات قديمة أو حديثة من المناطق التي لا تصلح لإقامة المنشآت العمرانية الثقيلة فوقها ، حيث تتعرض تلك النفايات إلى التفاعل والتحلل بمرور الزمن مما يجعلها ذات تكوينات هشة ويزيد من ذلك زيادة الرطوبة ، فتأخذ تلك المواقع بالهبوط بشكل بطيء فيظهر ذلك واضحا في تشقق جدران الأبنية .

2-2-المحددات التكنولوجية (الفنية) :

وهي محدّدات تسببها شبكات الخدمات العامة (ماء ، كهرباء ، مجاري ، هاتف) وأنظمة النقل، إذ تعد المدينة نظام حضري يؤدي وظيفته ويتطور بشكل يتناسب مع البنية التحتية التي تم تصميمها لخدمة سكان المدينة لذا تكون متوفرة ضمن حدودها ، لذلك أي توسع مستقبلي سيواجه مشكلة توفير تلك الخدمات .

2-3-محددات هيكلية :

وهي ناتجة عن وجود مناطق مشيدة قديمة تمثل هيكل المدينة العمراني القائم ، وخاصة وسط المدينة والذي يتحول إلى عائق لتوسع المدينة مستقبلا ، وخاصة مركز المدينة المحاط بأبنية للخدمات المختلفة والتي يتطلب التوسع نحوها إزالتها .

2-4-محددات وظيفية (استعمالات الأرض الحالية):

أ-المواقع الصناعية :

تقف تلك الصناعات حائلا أمام استمرار توسع المدينة خاصة إذا كانت تحتل مساحة واسعة ربما تكفي لتوسع المدينة لمدة عشر سنوات قادمة .

ب-المقابر :

إن مواقع المقابر عند أطراف المدينة بحيث يسهل الوصول إليها وتكون ذات مساحة واسعة لذا تتحول بعضها إلى محدّدات لتوسع المدن في تلك الاتجاهات.

ج- الاستعمالات الخاصة :

وتشمل المعسكرات والأبنية الأمنية والمفاعلات النووية والتي تحتل مساحات واسعة مع محرماتها تمنع المدينة من التوسع نحوها .

د- المواقع الأثرية :

تتضمن بعض المدن أبنية قديمة تمثل شواهد حضارية وثقافية لسكان تلك المنطقة في ذلك الوقت والتي يجب المحافظة عليها وعدم إزالتها لذا لا يمكن أن تتوسع المدن نحو تلك المناطق .

هـ- السداد الترابية :

تقام حول بعض المدن التي تقع قرب الأنهار سدود ترابية لحمايتها من أخطار الفيضانات وتكون على مقربة من عمرانها من جهة النهر وتحول تلك السداد دون توسع المدينة في تلك الاتجاهات .

و- محددات خطية : وتشمل ما يأتي :

1- خطوط سكة الحديد وما تتضمنه من منشآت تعد من معوقات التوسع .

2- طرق المرور السريع والطرق الخارجية .

3- خطوط الضغط العالي للكهرباء . (خلف حسين علي الدليمي ، 2002، ص 127-128).

2-5- محددات خدمية (خدمات اجتماعية) :

وتعني خدمات التعليم والصحة والترفيه والتي تم تصميمها بما يتلائم وحاجة سكان المدينة ، فعند حدوث زيادة سكانية مع ثبات تلك الخدمات يشكل ذلك ضغطا عليها فيقلل من كفاءتها وعلى حساب سكانها الأصليين .

2-6- محددات أخرى: وتشمل ما يأتي:

أ- نوع ملكية الأرض:

تعد ملكية الأرض الخاصة من معوقات توسع المدن على بعض المناطق رغم صلاحيتها لذلك ، إذ يحتاج تملك الأرض إلى مبالغ كبيرة لا تستطيع الدول الفقيرة من دفعها لمالكي الأرض.

ب- تدخل الدولة وسياساتها الاقتصادية والتخطيطية:

تسعى بعض الدول الاشتراكية إلى الحد من النمو المفرط للمدن ، في حين تسمح الدول الرأسمالية بذلك ، وتحاول بعض الدول التوجه نحو التوسع العمودي والحد من التوسع الأفقي . وهذا لأهداف اقتصادية . (خلف حسين علي الدليمي ، 2002: ص ص 128-129).

6- مفهوم التنمية الحضرية:

يستوجب تفسير التنمية الحضرية الإجابة عن تساؤلات تدور حول أماكن المناطق الحضرية، وكيف تنمو المدن وتتغير؟ وما هو البناء الأساسي لشكل المنطقة الحضرية ومكوناته؟ .

تعد التنمية الحضرية عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها .

وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10,000 نسمة، واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعدد الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على أسس قرابية. وفي ضوء هذا فالتنمية الحضرية هي عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية والايكولوجية والثقافية التي تؤدي إلى تنمية المدن .

وتعني التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعترض المدينة. وتشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة، وإنشاء الشوارع والأحياء، وغرس الأشجار . (حسين عبد الحميد رشوان، 2004: ص 17) .

وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنولوجيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى . (محمد عبد الفتاح محمد، 2002، ص: 186) .

وترى منال طلعة محمود أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين ، وتشير هذه المشاركة وتنظيمها وتوجيهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا و اجتماعيا . (منال طلعت محمود، 2001، ص: 71) .

ويعرف " حسين عبد الحميد رشوان " التنمية الحضرية أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغيير الموجه الذي يعترى المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية ، والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية ، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغيير الجوهري في استخدام الأرض. (محمد عبد الفتاح محمد، 2002، ص 188) .

المحور الثاني:

التحليل البنائي الوظيفي للظاهرة الحضرية وأهم اتجاهاتها النظرية

- 1- التحليل البنائي للظاهرة الحضرية
- 2- التحليل الوظيفي للظاهرة الحضرية
- 3- الاتجاهات النظرية للظاهرة الحضرية

التحليل البنائي الوظيفي للظاهرة الحضرية وأهم اتجاهاتها النظرية:

التمهيد :

إن التحليل البنائي للظاهرة الحضرية يشير في تناولها من حيث عناصرها البنائية المكونة والمشكلة لها سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو شخصية ، والصفات والخصائص المميزة لكل هذه المكونات وطبيعة العلاقة التي تربط هذه العناصر ، أما التحليل الوظيفي في الدراسات الحضرية فيشير لعملية التفاعل الحاصلة بين تلك المكونات البنائية للظاهرة ، والعلاقات الوظيفية التي تربط هذه الظواهر ببعضها ، والتي تربطها بالبيئة الحضرية من ناحية والعلاقة الوظيفية التي تربط المجتمعات المحلية الحضرية بالمجتمع العام من ناحية أخرى . وبهذا يتكامل التحليل البنائي والتحليل الوظيفي لتحقيق الفهم السليم والكامل للظاهرة الحضرية في المجتمع ، كما تعدد الاتجاهات النظرية والتفسيرية للظواهر الاجتماعية الحضرية والتي حددت بخمسة اتجاهات نظرية أساسية .

1- التحليل البنائي للظاهرة الحضرية:

إن تقديم تحليل بنائي للظاهرة الحضرية يتعين علينا تناول أبعاد النمو الحضري، وتأثير المدينة على الريف المحيط بها، ثم الانعكاسات التي أحدثتها المدينة على المجتمع الإنساني بوجه عام، إن المدينة هي في نهاية الأمر تلخيص لنضال الإنسان في مواجهة الطبيعة وما يتصل بذلك من إخفاق ونجاح، وإذا ما تأملنا الحضارات الإنسانية بمختلف أشكالها ومراحلها، لاحظنا ارتباطا موجبا واضحا بين ضخامة الإمبراطوريات وكبر حجم مدنها، ويجب أن نستثني من ذلك الحضارات القديمة التي كانت فيها التكنولوجيا ما تزال بدائية كما هو الحال بالنسبة لحضارة ما بين النهرين، وبتطور التكنولوجيا أصبح بالإمكان زيادة عدد سكان المدن بسبب زيادة القدرة على إنتاج الطعام ونقله من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية. (السيد الحسيني، 2000، ص40-41).

وأن معظم المدن في كل العصور قد عرفت الحاجة إلى الدفاع والحماية من أخطار الغزوات القبلية أو الأسرية أو الإقليمية حتى أن ممفورد قد ذهب إلى أن المدن لا تفهم تاريخيا إلا كأماكن للحماية، وأن عامل المنعة والعزلة لا الاتصال والحركة هو الأساس فيها، والواقع أن التكنولوجيا الحربية قد أسهمت في تغيير القيمة التكتيكية لمواقع المدن الحربية، فالأكروبول في الوقت الحالي هدف ثمين للغارات الجوية أكثر منه برجاً للمراقبة.

وباختصار فلقد أتاحت فرصة التجمع في مجتمعات كبيرة الحجم تطوير أساليب دفاعية عديدة مما كان سببا في ظهور المراكز الحضريّة المبكرة، والواقع أن المدينة منذ فجر تاريخها قد لعبت دورا هاما في تطوير وسائل الاتصال وتبادل السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعيّة المختلفة ، ومعنى ذلك أن المدينة قد ساعدت على تكثيف النشاطات التجاريّة.

ولقد أوضح ديكنسون أن المدينة التجاريّة قد تحولت من مرحلة السوق التجاري إلى مرحلة التجارة الإقليميّة حتى وصلت إلى مرحلة التجارة العالميّة، ومعنى ذلك أن الفائض والحاجة والنقل قد شكلت العناصر الأساسيّة للدور التجاري الذي لعبته المدينة في الحضارات المختلفة برغم اختلاف أبعاد هذا الدور باختلاف مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي، أما إذا انتقلنا إلى العصر الحديث وجدنا المدن المعاصرة تسهم بدور هام في تدعيم الاتصال بمختلف أنواعه وأنماطه، فلقد أوضحت دراسة حديثة أن مراكز وسائل الاتصال الحديثة (كالراديو والتلفزيون وآلات الطباعة...) تميل إلى التركيز في قطاعات محدودة من المدن. (السيد الحسيني، 2000، ص41-42).

والمؤكد أن العلاقة بين الدين والمدينة علاقة قديمة وثيقة، وليس أدل على ذلك من أن الدين كان عاملا أساسيا في نشأة كثير من المدن، فالمدن المصريّة القديمة كانت ذات صبغة دينية وفي العصور الوسطى الأوروبيّة لم تفلت مدينة تقريبا من الأصل الديني، بل أن الذي حفظ تقاليد أوربا خلال هذه العصور وأعاد بناءها بعدها هي الكنيسة، وحتى الآن لا يزال الأساس الديني هو معيار التفرقة بين أحجام المدن المختلفة في إنجلترا ، ويعد الإسلام من أكثر الأديان تشجيعا للنمو المدن، حتى ان بعض الباحثين قد ذهبوا إلى أنه قد أسهم في ظهور المدن بدرجة أكبر من المسيحيّة.

لقد تحول اسم "يثرب" بعد الإسلام إلى "المدينة" وهي اسم علم واسم نوع معا، وكان المسجد أول أساس يقام في "المدينة" الإسلاميّة الجديدة، ومن كل هذا نجد أن المدينة مدينة للدين بأصولها في كثير من الأحيان، وأن الشيوخ والأنبياء وليس فقط الملوك والحكام وإذا كانت المدن القديمة قد شكلت مركزا دينيا هاما، فإنها قد شكلت في نفس الوقت مركزا ثقافيا أساسيا.

وإذا كانت التغيرات العالميّة الجديدة قد حدثت من الدور السياسي الهائل الذي كانت تلعبه العواصم، إلا أن وسائل الاتصال الحديثة قد حولت العالم مرة أخرى ليصبح أشبه ما يكون "بقريّة

كبيرة" وإن كنا ما نزال نشهد وجود "عواصم عليا" تتعدى حدود دولها السياسية كما هو الحال بالنسبة لمدينتي واشنطن وموسكو. (السيد الحسيني، 2000، ص43-44).

ومن خلال دراسة الدور الذي لعبته المدن في تدعيم الإمبراطوريات والدول، ويمكننا تفسير تأثير البناء السياسي على النمو الحضري، لقد كانت المدن تمثل أعظم الوسائل التي مكنت التنظيم السياسي التقليدي من تدعيم قوته وفرض نفوذه، وكذلك فإن المدن لا تستطيع بدورها البقاء دون دعم حقيقي من النظم السياسي، إذ أنها لا تعدو أن تكون نسقا فرعيا يحصل على الطعام والمواد الخام من المناطق الريفية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا استطاعت الحكومة المركزية التوصل إلى صيغة متطورة تمكنها من الحصول على الفائض الاقتصادي من المناطق الزراعية، وأساليب متنوعة ومتعددة تبدأ من التأثير الإيديولوجي على الفلاحين حتى اللجوء إلى القوة والعنف، وفي كثير من الأحيان كانت الصفوة الحاكمة تلجأ إلى حل هذه المعضلة بتملك واحتكار الأرض الزراعية والاستعانة بالأقنان في فلاحتها حتى تضمن وصول الفائض الاقتصادي إلى المدن، ومن هنا تبدو العلاقة المبكرة الواضحة بين الملكية الزراعية والسلطة السياسية.

فسر لنا ذلك الإسهام الذي قدمته التجارة للنمو الحضري، أن أعظم التجمعات البشرية هي بلا شك ما يرتبط بالتجارة، والمدينة التجارية تجذب إليها النشاطات المتعددة كالحربية أحيانا، وكالإدارية غالبا وكالصناعية أخيرا والواقع أن المدينة التجارية تستند إلى اعتبارات جغرافية هامة لأنها تمثل نقطة تقاطع على طريق حركة.

وإذا كانت المدينة تدين بالكثير للدين والسياسة والتجارة في نموها وازدهارها، إلا أن دينها للصناعة أفدح خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا الثورة الصناعية وما أحدثته من تحولات اجتماعية، وعلى الرغم من أن الصناعة البدائية التي كانت قائمة خلال العصور الوسطى لم تخلق مدنا صناعية قائمة بذاتها كما فعلت التجارة بالنسبة للمدن التجارية، إلا أن تغلغل الصناعة في الحضارة الحديثة قد خلق مدنا متخصصة تبدأ بالتخصص في إنتاج المواد الخام حتى التخصص في تصنيع سلعة إنتاجية واحدة، وهناك أمثلة عديدة توضح هذا التخصص الإنتاجي الحضري، فديترويت عرفت بصناعة السيارات، وبوسطن بصناعة الأحذية، ويوركشير بالصوفيات، ولانكشير بالقطنيات، ومثل هذا يمكن أن يقال عن كثير من مدن العالم. (السيد الحسيني، 2000، ص45-47).

ولا نستطيع فهم الدور الحضاري الذي لعبته المدينة خلال تاريخها دون تبني منظور بنائي يمكننا من فهم العلاقات البنائية بينها وبين الريف، وتتخذ هذه العلاقات أنماطا متعددة، فهناك العلاقات الإدارية التي من خلالها تلعب المدينة دورا إداريا هاما بالنسبة للريف، وبقدر حجم المدينة ونفوذها بقدر ما تتمتع به من مكانة إدارية بالنسبة للمناطق الريفية المحيطة بها، وإذا ما تناولنا العلاقات الثقافية وجدنا المدينة بالنسبة لإقليمها الريفي تمثل المدرسة والمعهد والجامعة، بل إننا قد نستطيع القول بأن ثمة علاقة موجبة قوية بين حجم المدينة ومستوى التعليم فالمدن الكبرى هي موطن الجامعات، والمدينة بعد ذلك هي المسرح والسينما والملهى والنادي وكل ما يتصل بالخدمات الثقافية الحضرية.

كما يمكننا التعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المدينة والقرية إذا ما تناولنا التفاعل الاقتصادي بينهما، إن الريف كما يقول شابو هو مطعم المدينة الفسيح، وهو بهذا المعنى مصدر التغذية والتموين، وخلال السنوات الأخيرة أبدى بعض الدارسين اهتماما بما يمكن أن نطلق عليه زراعات المدن أو زراعات الضواحي التي تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات الغذائية الحضرية.

وخلال السنوات الأخيرة شهد علم الاجتماع اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين التضرر والنمو الاقتصادي ولا يعنينا هنا استعراض الكتابات المختلفة التي تناولت هذه القضية، بقدر ما يعنينا التعرف على الدور التاريخي والمعاصر الذي لعبته المدن في تحقيق التقدم الاقتصادي والتغير الثقافي، وحينما يناقش علماء الاجتماع والاقتصاد التنمية الاقتصادية يبدو التصنيع أحد الوسائل الأساسية لتحقيقها، مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات التضرر سواء بارتفاع عدد السكان المدن القائمة أو بإنشاء مدن جديدة. (السيد الحسيني، 2000، ص ص 50-52).

2- التحليل الوظيفي للظاهرة الحضرية:

أما التحليل الوظيفي للمدينة فقد أوضح نماذج متميزة للمدينة حيث صنفت المدن في ضوء وظيفتها عند مارسيل ابروساي إلى:

- مدن إدارية وهي تضم مدن العواصم والمركز
- مدن الدفاع وتضم المدن العسكرية
- مدن ثقافية وهي مدن الجامعات والمراكز الدينية والفنون
- مراكز الإنتاج وتضم المدن الصناعية والحرفية
- مراكز الاتصال وتضم المخازن ومراكز التعدين والمستودعات
- مراكز الترويج

وهذا التصنيف للمدن قام أساسا على طبيعة الوظيفة التي تؤديها المدينة وقد ورد تصنيف بخر للمدن على أساس وظيفتها ماكينزي في مؤلفه بعنوان المجتمع المتروبوليتاني المحلي عام 1933م حيث أشار إلى المجتمعات المحلية تنقسم إلى:

- مجتمعات الخدمة الأولية
- مجتمعات الصيد والتعدين والزراعة
- المجتمعات التجارية: وتقوم بمهمة التوزيع
- المجتمعات الصناعية وظيفتها الإنتاج.

ومجتمعات تظم مراكز التعليم والترويج والدفاع والإدارة وهو في تقسيمه هذا استند إلى الوظيفة الاقتصادية للتجمعات الحضرية

من هنا نجد أن التحليل الوظيفي والبنائي للنماذج الحضرية يساعد على فهم طبيعة تلك النماذج وتصنيفها، وتحديد خصائص كل منها، والوظائف التي تؤديها بالنسبة لمجتمعها، إضافة إلى كونه

يساعد على فهم طبيعة الظواهر الحضرية والتفاعل القائم فيما بينها. (سعيد أحمد هيكل، 2011، ص 122-123).

3- الاتجاهات النظرية للظاهرة الحضرية:

إذن المتصفح للتراث النظري الحضري ومحاولات تصنيف النظريات السوسولوجية الحضرية في كتابات علم الاجتماع الحضري، يجد أنه يوجد شبه اتفاق على أن جميع المحاولات التنظيرية والتفسيرات النظرية للظواهر الاجتماعية الحضرية لا تخرج عن خمسة اتجاهات نظرية أساسية هي: الاتجاه النفسي، الاجتماعي، الايكولوجي، الثقافي، القيمي، التكنولوجي

أ- الاتجاه النفسي - الاجتماعي :

ويتمثل هذا الاتجاه في تلك الأعمال التي قدمها علماء اجتماع المدرسة الألمانية في علم الاجتماع، ولذلك تعرف من الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية، كما تعرف بالاتجاه السلوكي ، أو الاتجاه التنظيمي، نظرا لتركيزها على جانب السلوك والفعل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية، والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية، واعتبار ذلك شرطا ومقوما أساسيا لمجتمع المدينة، ومن ثم فإن الفرد يوصف بالحضرية بناء على نمط سلوكه وليس بناء على مكان إقامته، حيث تنتشر في المدينة العقلانية والفعل الاجتماعي العقلاني ويختفي السلوك العاطفي.

ونجد هذه الأفكار والنظريات في أعمال كل من (فرديناند تونيز) و(ماكس فيبر) و(جورج زيمل) و(شينجلر)، فالسلوك أو الفعل الاجتماعي الحضري بهذه الصورة هو نتاج للطبيعة المعقدة لحياة المدينة، بما تتميز به من كثافة بشرية وتجاور للمباني وتنوع السكان، مما يحتم على الفرد أن يعدل من سلوكه وأن يكون أكثر عقلانية في علاقاته ليضمن لنفسه التكيف والاستمرار، وفي الحقيقة أن هذه الصفة الخاصة بالمدينة وانعكاسها على سلوك أفرادها نجدها عند مختلف علماء الاجتماع الذين اهتموا في كتاباتهم بالمدينة وظواهرها، وأولهم ابن خلدون عندما يتكلم عن أخلاق أهل الحضر المتميزة بالحيلة والذكاء، لأن حياة المدينة تكسبهم ذلك ومع تعاقب الأجيال يصبح ذلك خلقا فيهم ومزاجا لهم أو ملكة في شخصهم.

كما نجدها عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين مثل دوركايم عند حديثه عن التضامن العضوي في تقسيم العمل الاجتماعي، وعند سبنسر في حديثه عن التطور وظهور المجتمع الصناعي المعقد، ونجدها أخيراً عند جورج فريدمان عندما يميز بين الوسط الطبيعي الذي هو الوسط الريفي، الوسط التقني الذي هو الوسط الحضري الذي يفرض على ساكن الحضر أن يتمتع ببعض المؤهلات والمهارات التي تمكنه من الحياة والاستمرار فيه. (محمد بومخلوف، 2001، ص ص 71-72).

وهكذا فإن الطبيعة المعقدة للحياة الاجتماعية للمدينة تصنع سلوك أفرادها وتطبعه بالعقلانية والرشادة، هذا السلوك ما يلبث أن يعكس على المدينة نفسها، على تنظيمها وعلى مؤسساتها، فبعدها شكلت المدينة أفرادها وصنعت شخصياتهم وسلوكهم، فإنهم بدورهم يشكلونها بما يصبحون يحملونه من تصور وأفكار وعقلانية ورشاده في حياتهم الخاصة والعامة، وهكذا فالعقلانية والمدينة شيان متلازمان.

إن المدينة بالنسبة لماكس فيبر لا تختلف عن التصور الشائع الذي مفاده أنها عبارة عن منطقة مستقرة ومكيفة بالسماح المتزاحمين غير المتعارفين، وتظهر فيها أعلى درجات الفردية، والمقصود هو ليس وصف أسلوب واحد للحياة وإنما وصف مجموعة بناءات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة، لذا فإن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد، وهي بذلك وسيلة للتغيير التاريخي ومن هنا فإن السلوك العقلاني الرشيد للفرد الحضري هو نتيجة للحياة الحضرية، حيث لا تستقيم حياة الفرد إلا بذلك السلوك وإلا يعرض حياته للمعاناة، وهكذا تساهم المدينة في تقويم السلوك ومن ثم تساهم في التغيير الاجتماعي. (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص ص 322-326).

أما بالنسبة لجورج زيمل فقد ركز في تحليله للمدينة على صور التفاعل الاجتماعي، الذي يتجاوز الجانب الفيزيقي منه إلى الجانب الفكري والاتجاهات والمشاعر.

ويذهب في تحليله لعقلية الفرد الحضري إلى أن ساكن المتروبوليس يواجه دائماً بالعديد من التوترات، وأن من المتعين عليه أن ينمي في ذاته عقلية تقية عناصر البيئة الخارجية التي تحاول دائماً اقتلاعه والإطاحة به، وتتمثل هذه العقلية في ضرورة أن يستجيب ساكن المتروبوليس أو يتفاعل بعقله لا بقلبه لأنه إذا استسلم لعواطفه ومشاعره في تفاعلاته كان الضياع قدره لا محالة.

إن البيئة التي من حوله تكثف لديه دائما إدراكاته وليس مشاعرها وعواطفه وتؤدي باستمرار إلى غلبة الذكاء وسيطرته، كما أن هذا الذكاء الذي يسير جنبا إلى جنب مع تخصص البيئة الحضرية، يصبح في نهاية الأمر من أهم الخصائص المميزة للمدينة. وفي المقابل يعلم التنظيم الاجتماعي للمدينة على تدعيم هذه العقلية المميزة، إن ما تتميز به حياة المدينة من تعقيد جعل سمات مثل التوقيت والدقة والحساب خصائص مميزة وجوهرية، هذا على المستوى التنظيمي أما على المستوى الفردي، فإن اتجاه ساكن المتروبوليس نحو الآخرين يميل في نظره إلى الاتصاف بالرسمية والتحفظ، إن الظروف التي تحيط بالميتروبوليس قد حولت حياة المدينة من صراع مع الطبيعة من أجل العيش والبقاء إلى الصراع ما بين البشر من أجل الربح أو الكسب، كما أنها حلت المقومات غير الشخصية محل الروابط الشخصية الوثيقة، ودفعت بالفرد في اتجاه يتعين عليه فيه أن يستدعي كل ما في وسعه لتحقيق الفردية والخصوصية حتى يضمن الحفاظ على الجوهر الشخصي الأصيل لذاته. وهكذا فإن المدينة تصنع عقلية أفرادها. (محمد بومخلوف، 2001، ص ص 72-73).

ب- الاتجاه الأيكولوجي:

يعرف هذا الاتجاه بعدة أسماء هي: المدرسة الأمريكية نسبة إلى البلد، ومدرسة شيكاغو نسبة إلى المدينة التي تقع فيه الجامعة التي عمل فيها أصحاب المدرسة، والمدرسة الأيكولوجية نسبة إلى الاتجاه والمبدأ النظري الذي تعتمده في تفسير الظواهر الاجتماعية الحضرية، وهو من تأسيس روبرت أزرا باركو جماعة أخرى من العلماء من أهمهم رودريك ماكينزي وارنيسيت بيرجس وغيرهم من الأتباع الذين طوروا هذا الاتجاه الذي أصبح يحمل أفكارهم، وقد كان ذلك ابتداء من منتصف العقد الثاني من القرن العشرين عندما نشر بارك أول مقالة له في الموضوع.

وإلى جانب تأثر هذا الاتجاه بأفكار المدرسة الألمانية باعتبار صاحبها من الدارسين على جورج زيمل، فإنها تأثرت بعدة تيارات فكرية مثل: الداوروينية الاجتماعية والاقتصاد الكلاسيكي، واتجاه الأيكولوجيا الطبيعية، ولذلك نجد هذا الاتجاه يعتبر المدينة "مكانا طبيعيا" وأنها عبارة عن "بناء طبيعي" وذلك في تفسيره للعمليات الاجتماعية الحضرية وأنماط التفاعل الاجتماعي الحضري، حيث تعتبر المنافسة المفهوم المحوري الذي ارتكزت عليه هذه النظرية، التي يتحدد وفقها توزيع الأفراد والجماعات في الأجزاء المختلفة للمدينة وفي مناطقها السكنية المتميزة. (محمد بومخلوف، 2001، ص 74).

وقد تطورت عن هذا الاتجاه ثلاث نظريات للتقسيم الاجتماعي للمجال الحضري، أي توزع الناس على المناطق السكنية للمدينة، وهي نظرية الدوائر ونظرية القطاعات ونظرية النويات المتعددة، فبالنسبة لنظرية الدوائر فمن تطوير بيرجس، وتعرف نظريته باسم نظرية الدوائر المتمركزة، التي توصل إليها من خلال دراسته لمدينة شيكاغو ومفادها أنه لم يواجه نمو المدينة الأمريكية عوامل معوقة، فإنها تتخذ في هذا النمو شكل خمس حلقات متحدة المركز، تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية، وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة كثافة، وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة اتساع ونمو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي، أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة سكنى الطبقات العاملة، يليها منطقة الفيلات، وفي النهاية تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع. (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص309).

وهكذا نجد هذه النظرية قد جسدت بكل وضوح هذا الاتجاه الايكولوجي في تعيين المناطق السكنية وتوزيع السكان عليها حسب أقدميتهم في المدينة، ووضعهم الاجتماعي، ونمط حياتهم ابتداء من المركز أين تنتشر الأعمال إلى الضواحي، وهذا تطبيقا على مدينة شيكاغو، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية، من أهمها أنها اقتصرت على المدن الأمريكية وعلى مدينة شيكاغو بالذات وبذلك تفتقد لطابع التعميم، ثم جاءت بعدها نظرية القطاعات ونظرية النويات المتعددة. (Yves Grafmeyer, 1994: p08)

ج- اتجاه الثقافة الحضرية:

نظر هذا لاتجاه إلى الحضرية باعتبارها ثقافة ناتجة عن الحياة في المدينة، وذلك عندما صور الحضرية بأنها طريقة للحياة تتميز بها المدينة، نظرا لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية، وفي تشخيصه للثقافة الحضرية فإن هذا الاتجاه يتداخل كثيرا مع تلك الخصائص التي حددتها المدرسة الألمانية لسكان المدينة كما بينها في الاتجاه النفسي - الاجتماعي، ويختلفان فقط في المنحنى فبينما نحت المدرسة الألمانية منحى سيكولوجيا، فإن هذا الاتجاه نحى منحى ثقافيا.

ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير لويس ويرث وهو من مدرسة شيكاغو، وذلك إلى جانب مساهمات روبرت ردفيلد وغيرهما، حيث تعتبر مقالاتها التي نشرها عام 1938م بعنوان "الحضرية كطريقة للحياة" عمل كلاسيكي أرسى من خلاله الدعائم الأولى لهذا الاتجاه النظري، أما بالنسبة لروبرت ردفيلد فهو صاحب نظرية المتصل الريفي الحضري، الذي يعني وجود المجتمعين الريفي والحضري على خط متصل متدرج يبدأ بالمجتمع الريفي وينتهي بالمجتمع الحضري وكلما اقتربنا من المركز كلما ازدادت الثقافة الحضرية القائمة على الحراك الاجتماعي والتمايز الطبقي وتقسيم العمل المعقد وانتشار الصناعة والتجارة والتباين المتعدد الأبعاد بين السكان.

ولقد اتخذ ويرث من خصائص المدينة المتمثلة في الحجم والكثافة والتباين متغيرات مستقلة لكل أنواع الفعل الاجتماعي الحضري، حيث تتميز الحضرية" بالعلمانية والعلاقات الثانوية والروابط الطوعية وسيطرة الأدوار الانقسامية... الخ، إن هذه الخصائص السابقة تعد في نظره مصاحبات ضرورية لظهور المدينة، تشترك فيها كل المدن -التاريخية والمعاصرة-.

حيث يعتقد في تصوره النظري أن الحجم الكبير للمدينة والكثافة العالية لسماتها ولا تجانس حياتهم الاجتماعية المنظمة، تؤثر في طريقة حياتهم وتميزها بمجموعة من الخصائص وذلك مثل: الروابط السطحية، العلاقات غير الشخصية، زيادة تقسم العمل والتخصص، ازدياد التباين، التنافس، العقلانية.

وقد تعرضت نظرية ويرث إلى عدة انتقادات أهمها أن ويرث بالغ في تقدير العلمانية والتفكك الاجتماعي كسمات مميزة للمجتمع الحضري حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، كما كشفت عن ذلك دراسات أجريت في جهات أخرى من العالم، حيث بينت أن التحضر لم يصاحبه بالضرورة تدهور النظام الاجتماعي والأخلاقي بل لاحظت استمرار الأشكال التنظيمية التقليدية جنبا إلى جنب مع الأشكال التنظيمية الجديدة، كما كشفت الدراسات التي أجريت في مجتمعات الشرق الأوسط وإفريقيا عن أن الفروق الريفية الحضرية التي عرفتها المجتمعات الصناعية تختلف عنها في هذه المجتمعات وذلك ما يلاحظ مثلا بالنسبة للعائلة الممتدة المستمرة في المجتمع الحضري وليست خاصة ريفية فقط، ويرجع ذلك حسب جوبرج إلى أن ويرث وغيره ممن تابع موقفه، قد فشلوا في إدراك أن المدينة تتأثر بالنسق الاجتماعي والثقافي الكلي التي هي جزء منه، وكان من الأولى أن ينظروا إليها كمتغير تابع بدلا من النظر إليها كمتغير مستقل. (محمد بومخلوف، 2001، ص79).

د- الاتجاه القيمي:

يركز هذا الاتجاه على دور القيم الثقافية في تحديد البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة، وفي نمط استخدامات الأرض، كما أن للقيم دورا معينا في القرارات التي تتخذ بشأن تخطيط المدن عن طريق القوة الاجتماعية، ومن ثم فإن القيم تعتبر متغيرات مستقلة لتفسير كثير من الظواهر الاجتماعية الحضرية المتعلقة ببنائها الايكولوجي والاجتماعي، ويستدل أصحاب هذا الاتجاه على ذلك بالمدن القائمة مثل: مدينة مكة المكرمة وبيت المقدس وروما وغيرها، التي تأثرت في موقعها ونشأتها واستمرارها وهيكلها الفيزيقي وطابعها الاجتماعي بالقيم الدينية، وأن الأمر هنا لا يقتصر على القيم الدينية، بل القيم والإيديولوجيات والأفكار والمبادئ بصفة عامة، تعد جميعها متغيرات مستقلة لتفسير الأنماط الإيكولوجية والاجتماعية الحضرية ولقد سبق لماكس فيبر أن تناول هذا الموضوع موضحا دور النسق القيمي في الاختلافات القائمة بين المدن التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة. (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص337-339)

فقد كتب مثلا فون غرونوبوم عام 1955 مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاط المختلفة في الحياة الحضرية وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية (محمد عاطف غيث، 1986، ص62).

كما أن دراسة وليام إسحاق توماس وزنانيكي في دراستهم حول الفلاح البولوني بينت أن هناك دورة التحول تحت تأثير التحول التقني والتحول الاقتصادي وبفعل الهجرة فجماعة اجتماعية منظمة مبدئيا تسير وفق قيم ومعايير اجتماعية توحد وتحدد اتجاهات ونشاطات الأفراد داخل الجماعة، هذا التنظيم يتعرض لتفكك ويفقد الكثير من قيمه وميزاته الأصلية ثم ينتقل إلى مرحلة إعادة التنظيم وذلك بالتنازل على بعض القيم الاجتماعية التقليدية لصالح قيم جديدة، وهذا لا يعني الانصهار الكامل في المجتمع المستقبل، خاصة إذا حدث هناك التفكك التنظيمي الفردي الذي حدد من طرف توماس وزنانيكي باعتباره اضعافا لاستعداد الفرد على تنظيم حياته باتجاه تحقيق مصالحه الخاصة. وأن هذا الاتجاه النظري الحضري نجده واضحا عند مجموعة من العلماء الذين يؤكدون على أن القيم الثقافية تعتبر متغيرات مستقلة تفسر في ضوءها مظاهر الحياة الاجتماعية الحضرية وبنائها الايكولوجي

والاجتماعي، حيث أكدوا مثلا على دور القيم الثقافية في نمط استغلال الأرض الحضرية والتنظيم الاجتماعي والايكولوجي للمدينة، وهذا يتطابق كثيرا مع نظريات علم الاجتماع في الفعل الاجتماعي، فالظواهر الاجتماعية الحضرية ما هي في الواقع إلا نتائج ملموسة لسلوكات وتصرفات سكانها التي بدورها انعكاس للقيم الثقافية التي يحملونها والموجهة لسلوكاتهم وتصرفاتهم وأفعالهم التي تتجسد على الأرض في شكل بناء إيكولوجي ضمن إطار معين من نسق للعلاقات الاجتماعية (فادية عمر الجولاني، 1993، ص 82-86).

هـ-الاتجاه التكنولوجي:

ويركز هذا الاتجاه على دور التكنولوجيا في التأثير على البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة ومن ثم على العلاقات الاجتماعية، وذلك من حيث تطور وسائل الاتصال والمواصلات ودورها في الزيادة من فرص التبادل والتواصل والتقليل من فرص العزلة الاجتماعية والزيادة من فرص الاختيار في المدينة، اختيار نمط المسكن ونمط الجيران والموقع وغيره، وذلك بفضل تطور تكنولوجيا العمارة وطرق ووسائل النقل، كل ذلك أثر في الحياة الاجتماعية الحضرية وفي ظواهرها وفي علاقات سكانها وفي كثافة التفاعل الاجتماعي في المدينة.

ويعتبر وليم اجبرن وأموس هاولي من رواد هذا الاتجاه وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية، إن طبيعة سكان المدينة وموقع إقامتهم وأعمالهم، تعد في نظر أوجبرن نتاجا مباشرا لوظائف النقل المحلي، بل أن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى، كما أن تشتت سكان المراكز الحضرية، وإعادة التوزيع السكاني الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات إيكولوجية، هي في نظر هاولي استجابة مباشرة لما شهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانيات الحركة وتسهيلاتهما. (محمد عاطف غيث، 1986، ص 63)

فالتكنولوجيا تؤثر على البناء الإيكولوجي للمدن من حيث نمط البناء وتجهيزاته، وأثر كل ذلك في نمط العلاقات الاجتماعية، بل أن التكنولوجيا أدت إلى إنتاج نمط معين من العلاقات الاجتماعية، فوسائل الاتصال الحديثة قد تقلل من فرص الاتصال المباشر لصالح الاتصال الغير المباشر، كما قد تقلل من فرص العزلة الاجتماعية، كما قد تزيد من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة

الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة، كما أنها في ميدان البناء وفرت فرصة ظهور الأسرة النووية في كنف العائلة الممتدة أي الاستمرار في نفس البناء الاجتماعي، من خلال التنقل مثلا إلى الضواحي والحصول على الأرض والبناء جماعة، ومع ذلك فإن هذه المظاهر تبقى كفرضيات تحتاج إلى تحقيق أمبريقي أوسع.

ويمكن الإشارة هنا إلى ما كتبه مان ويل كاستل في مقالة له نشرت عام 1988م بعنوان: الابتكار التكنولوجي والمركزية الحضرية" والذي وضع فيها اثر الابتكارات التكنولوجية الحديثة على البناء الايكولوجي الحضري وتوزيع السكان بسبب ما توفره التكنولوجيا من وسائل الاتصال والمواصلات، التي وفرت مثلا إمكانية خروج الأعمال المكتبية إلى الضواحي وحتى إمكانية العمل عن بعد وفي المنزل، وأن تأثير ذلك يتجاوز المركز الحضري، بل يكون له بعدا إقليميا ووطنيا ودوليا، كما يشاهد ذلك بالنسبة لممارسة أنشطة صناعية في مختلف مناطق العالم ومسيرة ومراقبة من مراكز محددة.(محمد بومخلوف، 2001، ص ص81-82).

المحور الثالث:

أشكال التجمعات الحضرية

1. تصنيف المدن حسب الموقع
2. تصنيف المدن حسب الوظيفة
3. تصنيف المدن الحضرية حسب حجمها
4. تجمعات حضرية أخرى (توابع المدن)

أشكال التجمعات الحضرية:

التمهيد:

تعددت تصنيفات المدن التي قدمها علماء الاجتماع وكذا الجغرافيين، كما اختلفت باختلاف استخدامها للمتغيرات، فمن الباحثين من صنفها استنادا إلى مجموعة من المتغيرات المتداخلة، والبعض الآخر يستخدم نموذج واحد من المتغيرات مثل التصنيف الذي يركز على الحجم كمعيار أساسي موضوعي وقابل للقياس، ولكن نادرا ما يستخدم علماء الاجتماع، هذا التصنيف لوحده كون الظاهرة الحضرية أو المدينة لها شق وظيفي ومرتبطة كذلك بعوامل متعلقة بالموقع وغيرها، ما جعل العديد من الباحثين يتبنى التصنيف الذي يشمل العديد من المتغيرات كالموقع والوظيفة والحجم سيتضح كونه يشمل كل أنواع وخصوصيات المدن في العالم.

تعرف مراكز العمران الحضري باسم المدن والبلدات أو التجمعات الحضرية، ويمكن تصنيف المدن إلى أنواع بناء على أسس مختلفة. ولكن هناك ثلاثة أسس شائعة الاستخدام وهي:

1. الموقع .

2. الوظيفة .

3. الحجم .

1- تصنيف المدن حسب الموقع :

♦ مدن الأنهار : وهي تلك المدن التي تقع على جانبي نهر ما أو على جانب ثنية نهريّة أو عند التقاء نهريّن أو حيث يكون النهر ضحلا، أو من السهل إقامة جسر عليه . والأمثلة على هذه المدن لا حصر لها في العالم .

♦ مدن السهول : وهي تلك المدن الواقعة في السهول الفيضية أو في السهول الجبلية أو أي نوع آخر من السهول مثل مدن وادي النيل في مصر والسودان كمدن طنطا وبني سويف وشندي.

◆ **مدن التقاء الطرق** : وهي تلك المدن التي تقع عند التقاء طريقين أو أكثر من الطرق البرية ، أو البرية والنهرية ، أو البرية والبحرية أو البحرية فقط . وهناك أمثلة عديدة من هذا النوع من المدن مثل مدينتي بور سعيد والسويس عند طرفي قناة السويس في مصر .

◆ **مدن السواحل البحرية** : وهي تلك المدن التي تقع على سواحل البحار أو البحيرات ، حيث تتوفر مقومات الحياة التي أدت إلى نشأتها . وهي ذات صلة وثيقة بثروات البحار ، كمدن الخليج العربي (الكويت ، الدوحة ، المنامة ، دبي) .

◆ **مدن التعدين** : وتضم معظم المدن التي تقع بجوار الرواسب المعدنية الفلزية واللافلزية ، كمدن البترول في العالم العربي مثل الخبر والطهران وأبقيق في السعودية ودخان في قطر ورأس غارب في مصر .

◆ **مدن الحدود** : وتضم المدن التي تقع عند الحدود الدولية للدول المتجاورة . وتنشأ هذه المدن عادة كحالات صغيرة جدا محدودة الوظيفة ، ولكن البعض منها قد ينمو ويتطور وتتعدد وظائفه ، إذا كانت المنطقة قادرة على توفير مستلزمات الحياة لعدد أكبر من السكان ، من ذلك الذي بدأت به هذه المدن لخدمة الحدود الدولية . ويتوافر هذا النوع من المدن الصغيرة في العالم العربي مثل العمري في الأردن بين السعودية والأردن ، وأبو سمرة في دولة قطر ومدينة سلوى في السعودية عند الحدود بين الدولتين . ومدينة السلع عند حدود دولة الإمارات العربية المتحدة مع السعودية ، ومدينة السلم عند حدود مصر مع ليبيا العظمى ومدينة إسلام قلعة في أفغانستان عند الحدود مع إيران ، ووادي حلفا عند حدود السودان مع مصر ، ومدينة رفح عند حدود مصر مع فلسطين . (علي سالم الشواروة وجابر الحلاق، 2012: ص431- 433).

2- تصنيف المدن حسب الوظيفة :

◆ مدن الموانئ : وتقوم هذه المراكز الحضرية إما على ساحل بحر أو بحيرة أو على جانب قناة، لتكون وظيفته الرئيسية هي شحن وتفريغ البضائع الواردة إلى الميناء أو الصادرة منه . وقد تخصص هذه السلع إقليميا ما ، أو قد تخصص جزءا من دولة بأكملها أو عدة دول . وتعرف هذه المنطقة التي يخدمها الميناء باسم الظهر « هنتر لاند Hinter Land » ، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من هذه الموانئ من أهمها ما يلي :

1: الموانئ البحرية .

2: موانئ الترانزيت (العبور) .

3 : موانئ البريد والمسافرين .

4: موانئ الصيد .

5: الموانئ الحربية .

◆ **مدن الأسواق Market Towns** : تتوسط هذه المدن موقعا وسطا في إقليم يتصف بإنتاجه الوفير ، وبكثافة سكانه نسبيا ، حيث تتقاطع فيه طرق المواصلات التي تربط قرى وبلدات ومدن الأقاليم الأخرى كخلفية واحدة ونتيجة لذلك ترسل المراكز السكنية الأخرى منتجاتها إلى هذا النوع من المدن . كما تشتري منه ما تحتاج إليه من سلع غير متوفرة فيها ، وبالتالي يصبح أية من هذه المدن سوقا مركزيا كبيرا للإقليم ، الذي تقع وسطه تقريبا مما أطلق عليها اسم مدن الأسواق. مثال ذلك مدن محافظات الضفة الغربية وعواصم محافظات مصر العربية ومدينة كانو في نيجيريا وغيرها .

◆ **مدن التعدين Mining Towns** : وقد أشرنا لهذا النوع من المدن سابقا ، وهي المدن المرتبطة في وجودها بمواقع الثروات المعدنية ، ويتخصص كل منها حسب المواد الخام المتاحة محليا ، فمنها مدن البترول ومدن الفحم ومدن الحديد ... الخ .

◆ **مدن العواصم** : وهي المدن التي تتركز فيها المكاتب الرئيسية لوزارات الحكومات ، مما يعني أنها مدن إدارية في المقام الأول ، مثل القاهرة في مصر والرياض في السعودية والدوحة في قطر وموسكو في روسيا الاتحادية .

◆ **المدن الدينية** : لقد نشأت هذه المدن في أماكن مختلفة من العالم . ولكن أقدمها يوجد في الدول العربية مثل مكة المكرمة في السعودية والقدس في فلسطين ، ومن أمثلتها الأخرى في أجزاء العالم مدينة بنارس في الهند ، ومدينة لاسا بالتبت وكونتوري في إنجلترا وفوردز في فرنسا.

◆ **مدن الاستجمام Resort Towns** : لقد نشأت هذه المدن نتيجة لجمال البيئة الطبيعية سواء أكانت بيئة جبلية في منطقة مناخها موسمي حار ، كمدن ناثيا غالي وتريت ومري في شمال راولبندي

إسلام آباد في باكستان ، أو مدن استجمامية نشأت بالقرب من ينابيع المياه المعدنية ذات فائدة طبية ، كمدينة أصوان في مصر . أو مدن نشأت لهذه الوظيفة على ساحل بحري ، يلجأ إليها السواح لممارسة رياضة السياحة واليخوت والغوص ، أو مجرد النظر إلى مياه البحر المفتوحة كمدن السباحة التي تم إنشاؤها على طول الساحل ، بين الإسكندرية ومرسى مطروح ، ومدينة برانيتون في الساحل الإنجليزي ومدينة ميامي على ساحل فلوريدا بالولايات المتحدة ومدينة نيس على الساحل الفرنسي على البحر المتوسط .

♦ **المدن الجديدة New Town** : لقد نشأت هذه المدن حديثا لتؤدي مهمة خاصة ، كتخفيف الضغط السكاني على المدن القديمة كمدينة راولبند يبعد الانفصال عن الهند ، حيث قامت باكستان بإنشاء مدينة تابعة لاستيعاب المهاجرين المسلمين فيها كغيرها من المدن الباكستانية عام 1947 م. أو أحيانا لتكون مركزا صناعيا جديدا . وهي سياسة أثبتت نجاحها في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . ومن الأمثلة أيضا عليها مدينة العاشر من رمضان ، ومدينة السادات ومدينة ستة أكتوبر ومدينة العامرية في مصر ، ومدينة أبو نصير السكنية في عمان بالأردن ، ومدينة الجبيل الصناعية في المنطقة الشرقية بالسعودية ، ومدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر بالسعودية ومدينة البيضاء في ليبيا العظمى والمدن الجديدة في باريس(علي سالم الشاورة وجابر الحلاق ، 2012 :ص 434-437) وبريطانيا .

3- تصنيف التجمعات الحضرية حسب حجمها :

♦ **العزبة** : وتتكون من عدة مساكن اثنين أو ثلاثة إلى عشرة مساكن ولكنها تخلو من المحال التجارية أو المدارس أو أي مبنى عام في معظم الأحيان .

♦ **القرية** : وقد يصل حجمها إلى عدة آلاف من الأشخاص . ففي بعض البلدان الكثيفة السكان قد تصل إلى عدة عشرات من الآلاف من السكان مثل قرى وادي النيل والهند ، حيث تتواجد فيها بعض المحال الصغيرة للتجارة ، ومدرسة ومكان عام مع مكتب بريد ومحطة وقود للسيارات ومستوصف صحي .

♦ **المدينة The City** : وتمثل المدينة كبرى المراكز العمرانية سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية ، أو تعدد الوظائف التي تمارسها . ومع ذلك فإنه توجد درجات متعددة للمدن . فكل

من لندن ونيويورك والقاهرة كمدن مليونية يمتد أثرها ليشمل مجالا يتخطى حدود الوطنية . وهناك مدن أخرى تحمل نفس الصفة دون أن يزيد عدد سكانها عن 25 ألف نسمة . ودون أن يتعدى أثر إقليمها المحلي المباشر . والمدن التي تلعب دورا كبيرا في أقاليمها الوظيفية يطلق عليها المدينة المترو بولية (الأم) . وقد تكون هذه المدن الأمهات عواصم إقليمية أو عواصم وطنية ، وربما تكون مدنا ذات أثر قاري أو عالمي كالمدن فوق القارية الأنفة الذكر . ومن الطبيعي أن يكون عدد المدن العملاقة ذات الملايين العديدة من السكان أقل انتشارا من المدن القليلة السكان . (علي سالم الشاورة، جابر الحلاق، 2012 : ص ص 437-440).

◆ المدينة المتروبوليس (Metropolis) :

لقد أدت الظاهرة الحضرية الحديثة إلى توسع المدن وتضخمها وظهور المدن المليونية التي أصبحت تتربع على رقعة جغرافية واسعة تتميز بامتداداتها العمرانية المتصلة نحو أطرافها، مما أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف بالمدن الميتروبوليتانية أو المتروبوليس أو الإقليم الحضري، الذي يضم عدة وحدات حضرية متجاورة تشترك في مركز حضري كبير.

أما بالنسبة لمصطلح (ميتروبوليس) فهو مستعار من اللغة اليونانية الذي يعني حرفيا (المدينة الأم)، ويشير إلى المدن اليونانية التي كانت لها مستعمرات في بلاد أجنبية تتبعها إداريا وثقافيا واقتصاديا. ولا يزال الاستخدام الحديث للمصطلح يحتفظ إلى حد كبير بهذا المضمون، حيث يشير المصطلح إلى المدن التي اكتسبت أهمية تتخطى حدودها الإدارية وسلطتها القومية.

وهذا يعني أن المصطلح يستخدم ليصف ما أصبح يتميز به الواقع الحضري الحديث الممتد الأطراف، والذي يضم عدة نويات حضرية تحيط به بفعل التوسع الكبير، خاصة بالنسبة لتلك المدن الكبيرة والتي تتميز بوظائف هامة على المستوى الوطني وحتى على المستوى الدولي، نظرا لكونها عاصمة سياسية أو عاصمة اقتصادية وتجارية أو مرفأيه أو مدينة صناعية. وهذا النوع من المدن أصبح يشكل بالفعل إقليما حضريا بما تحمله الكلمة من معنى، ويتكون من عدة نويات حضرية سواء انضمت إليه أو توسع نحوها ليكون متصلا حضريا كبيرا يضم من الناحية السكانية عدة ملايين، كما هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لمدينة الجزائر العاصمة أو مدينة القاهرة أو مدينة باريس أو مدينة طوكيو وغيرها.

وهكذا يتضح أن مصطلح المتروبوليس يشير بوضوح إلى الإقليم الحضري الذي أصبحت تتميز به المدن الكبيرة، ومن ثم فهو عبارة عن نسق من المستوطنات الريفية الحضرية، تتحقق له درجة كبيرة من التكامل من خلال سيطرة مدينة مركزية الذي تحفظ له الطابع الحضري للحياة والعيش. وهذا يعني أن الإقليم الحضري يتكون من المركز الحضري والضواحي والأطراف وجميع النويات الحضرية التي تحيط به كنطاقات أو حلقات تشترك مع بعضها البعض في حلقات مكانية وايكولوجية محددة.

وعلى هذا الأساس، ينظر إلى المجتمع الميتربوليتي على أنه (بناء مكاني) يعكس التخصص والتكامل الوظيفي للوحدات المكونة، الأمر الذي يجعل تحليل هذا النمط من الإقامة الحضرية يذهب إلى ما وراء المتغيرات الديموغرافية والإدارية البحتة. وفي هذا الصدد، يمتد تحليل المجتمع المتروبولي إلى حد تقسيمه إلى مناطق وظيفية فرعية متميزة، قد يشار إليها كنطاقات أو حلقات، تشترك مع بعضها البعض في علاقات مكانية وايكولوجية محددة، وقد نجد اختلافا واضحا بين الباحثين حول تحديد هذه الوحدات الوظيفية داخل المركب الميتربوليتي، إلا أننا نجد قدرا من الاتفاق بينهم على تصور هذا المركب في حدود ثلاثة نطاقات متميزة: نجد ماكينزي مثلا يميز بين ثلاثة دوائر للسيطرة داخل المنطقة المتروبوليتية، ونجد رايس ودونكان يميزان في تحليلهما لمعدلات النمو الميتربوليتي بين ثلاثة وحدات أساسية هي المدن المركزية والضواحي والأطراف الحضرية، كما نجد شنر يجري نفس التمييز بين المدن المركزية والنطاق الحضري والنطاق الريفي داخل المركب الميتربوليتي، وبالمثل تصور كل من هوفر وفيرنون الإقليم الميتربوليتي لمدينة نيويورك في حدود ثلاث دوائر أساسية هي القلب أو المركز والنطاق الداخلي والنطاق الخارجي وفي دراسته للتغير الاجتماعي والاقتصادي الديموغرافي للمناطق المتروبوليتية، ركز لازويتز على المنطقة السكنية المركزية، ومنطقة الضواحي المتاخمة.

كذلك ميز بوسكوف داخل الإقليم الميتربوليتي بين المدينة المركزية ودائرة الضواحي ومنطقة الأطراف الحضرية والحقيقية، لقد أوضحت هذه الدراسات وبخاصة دراسة هوفر وفيرنون ودونكان ولازويتز أن كل وحدة أو منطقة من هذه المناطق الثلاثة تكشف عن خصائص متميزة ومختلفة، سواء من حيث أساسها أو دورها الوظيفي داخل المجتمع المحلي الميتربوليتي، أو من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية و الديموغرافية لسكانها، إلى جانب اختلاف أسلوب الحياة وأنماط

العلاقات الاجتماعية وميكانيزمات التفاعل ولأن كثيرا مما عرضنا له في الفصول السابقة من خصائص المجتمع المحلي الحضري.

قد استقى من جوانب التراث المتراكم حول المدينة بالمفهوم التقليدي، أي مدينة ما قبل المتروبوليتية، نرى من الملائم أن نلقي مزيدا من الضوء على الوجدتين الأخيرتين من وحدات المركب الميتروبوليتي، ونعني بذلك نطاق الضواحي، والأطراف الحضرية، وما يرتبط بهما من وحدات فرعية أخرى، على اعتبار أن هذه الكيانات الاجتماعية تمثل أنماطا حديثة من الإقامة الحضرية. (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص 181، 182).

◆ المدينة الدينابوليس (Dynapolis) :

عرفها دوكسياديس بأنها المستوطنات الحضرية ذات معدل النمو السريع والمستمر ويصل معدل النمو السكاني السنوي بها إلى 3% أو أكثر ، كذلك فإن معدل الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية بها كبير . ونتيجة للنمو السريع عادة الغير مخطط عادة تأثير على تنسيق الموقع العام للمدينة وعلى جمال الطبيعة بها .

◆ مدينة الدينامتروبوليس (Dynametropolis) :

هي مدن ميتروبوليس مستمرة النمو مثل الدينابوليس ، ومن السهل أن تتحول المدن الدينابوليس إلى مدن دينامتروبوليس نتيجة لامتدادها واحتوائها للمستوطنات المجاورة لها (لا يحدث ذلك إذا كانت الدينابوليس في الصحراء أو في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة ، وتنسم المدن الدينامتروبوليس بكل خصائص المدن المتروبوليس ولكن على نطاق أوسع وكثافة أعلى . وفي مثل هذه المناطق تتدهور البيئة الطبيعية ، وقد تحتوي المدن الدينامتروبوليس أمثلة ونماذج لكل أنواع المستوطنات (المؤقتة - القديمة - الحديثة) .

◆ مدينة الميجالوبوليس (Megalopolis) :

يعتبر دوكسياديس المدن الميجالوبوليس ظاهرة حديثة جدا وكانت نتيجة لدمج عدد من المتروبوليس. وتتميز المدن الميجالوبوليس بأن عدد سكانها يصل للملايين، وتختلف المدن الميجالوبوليس عن المدن المتروبوليس في الآتي:

- عدد سكانها يتجاوز 10 مليون نسمة .

- وأيضاً تشغل مساحة أكبر من الأرض .

- أنها ضمت عدد من المدن المتروبوليس (أكثر من واحدة) .

تشغل المدن الميجالوبوليس مساحة واسعة من الأرض . وأشار دوكسياديس أنه لا بد أن ننظر بعين الاعتبار إلى الكثافات السكانية بهذه المدن لأنها تعتبر مستوطنات جديدة وقد تصل فيها الكثافات السكانية إلى أعداد كبيرة . ويؤكد على ذلك أقل بكثير منها بالمدن التي لحقت بها . (أحمد عبد المنعم حامد القطان ، 2010 :ص ص 10-11) .

◆ المدينة الشيطانية (Megapolis) :

وتمثل هذه المراكز العمرانية الحضرية كبرى المراكز العمرانية على الإطلاق ، حيث يتراوح حجمها السكاني ما بين عدة ملايين إلى أكثر من 15 مليون نسمة ، مثل مدينة نيومكسيكو (32 مليون نسمة) ومدينة ريودي جانيرو (24 مليون نسمة) ومدينة طوكيو (18 مليون نسمة) ومدينة القاهرة (15 مليون نسمة). وتعاني مثل هذه المدن الشيطانية من العديد من المشكلات الحضرية المتمثلة في الاكتظاظ(علي سالم الشوارة وجابر الحلاق ، 2012 :ص 440) والاحتقان والتلوث والفقر والتضخم والبطالة... الخ .

4- تجمعات حضرية أخرى:

4-1- مفهوم الضاحية:

هي موقع حضري على مسافة محدودة من مركز المدينة الأم، تعرف بمنطقة الانتقال اليومي للعمل من وإلى المدينة المركز، نظراً لارتباطها بها حيث يقيم سكان مرتبطين بالمركز من الناحية المهنية ومن أجل الحصول على بعض الخدمات، كما يعمل بها سكان يقيمون في مركز المدينة. ومن الناحية الاجتماعية تتكون عادة من سكان خارجين من المركز وآخرون قادمون من الريف، فهي ملتقى سكاني ريفي . حضري.

ولقد جلبت الضاحية اهتمام كثير من الباحثين المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري، نظرا للتغيرات الايكولوجية التي عرفتها المدينة الحديثة وظهور ما يعرف بالإقليم الحضري، وذلك باعتبارها تتميز بخصائص خاصة اجتماعيا واقتصاديا وسكانيا، وبصفتها وحدة سوسيو ايكولوجية من وحدات المجتمع المحلي الميتربوليتي، ولذلك حظيت بعدة تعاريف منها تعريف (والتر مارتن) الذي يعرفها بأنها مجتمع صغير نسبيا، له بناءه الخاص، يجاور ويقرب من المدينة المركزية ويعتمد عليها. بينما يعرفها (ألفين بوسكوف) بأنها عبارة عن نوبات حضرية تقع خارج المدن المركزية، وتستقل عنها من الناحية الإدارية، رغم ارتباطها بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من خلال الخدمات والتسهيلات التي توفرها المدينة.

وهكذا نلاحظ أن الضاحية أصبحت متعددة الوظائف المرتبطة بالمركز الحضري، فهي تؤدي وظيفة سكانية لبعض الفئات الاجتماعية، كما تؤدي وظيفة اقتصادية باستقبالها لبعض الأنشطة الاقتصادية وبالخصوص الصناعية منها، وحتى بعض الأنشطة الإدارية مثل المكاتب خاصة مع الثورة التكنولوجية الحديثة التي جعلت ذلك شيئا ممكنا، كما تؤدي وظيفة ترفيهية خاصة بعد ما أصبحت تستقبل المطاعم الفخمة والنوادي والفنادق، وذلك بسبب سهولة المواصلات وتفضيل بعض الفئات الخروج من ضواحي المركز الحضري من اجل الاستراحة وقضاء أوقات الفراغ في جو أكثر هدوء.

كما يعرفها البعض الآخر بأنها المنطقة المحيطة بالمدن وتنشأ عادة إما نتيجة لضغط سكاني على المدينة (وخاصة على خدماتها ومرافقها) أو نتيجة لقيام نشاط (وبخاصة صناعي) يسد النقص في الأنشطة المميزة للمدينة من ناحية، ويبعد عن مناطق السكن من ناحية أخرى. وهناك شروط عديدة لتشكل المنطقة الضاحية يرتبط بعضها بالمسافة بينها وبين مركز المدينة، ويتصل البعض الآخر بنوعية أنشطتها.

ويوضح (ألفين بوسكوف) ستة نماذج أساسية لمجتمع الضاحية يمكن أن تتحدد بطريقة أمبيريقية هي:

1 . الضاحية التقليدية للطبقة العليا وتتميز بسيطرة الأسر العريقة.

2 . الضاحية المنعزلة أو المستقلة، ويستأثر بها أصحاب المهن الفنية والإدارية العليا.

- 3 . الضاحية السكنية ذات المساكن الجيدة والمريحة وبسعر معقول.
 - 4 . الضاحية المتخلفة وقيم فيها أفراد وجماعات من ذوي المكانة الدنيا من الفقراء المعوزين والمهاجرين الجدد إلى المدينة، وتغلب على هذا النموذج المساكن المؤقتة والمزدحمة.
 - 5 . الضاحية المتنوعة وتجمع بين النموذج الثاني والثالث.
 - 6 . الضاحية الصناعية وتجمع بين الصناعة والسكن لجماعات المكانة المهنية الدنيا.
- ومن خلال كل ما سبق يمكن تحديد الخصائص الاجتماعية والوظيفية للضاحية كما يلي:
- 1 . تشكل المجال الذي يستوعب الامتدادات العمرانية للمدينة.
 - 2 . تتميز بأنها منطقة تحول وتغير مستمر.
 - 3 . تشكل ملتقى سكان المركز الحضري والمهاجرين الريفيين.
 - 4 . تتميز ببناء اجتماعي يجمع بين الخصائص الحضرية والريفية.
 - 5 . تتمتع بفواصل فيزيقي عن المدينة المركزية.
 - 6 . تشكل المكان الذي يستقطب النشاطات الصناعية التي تستفيد من تسهيلات المدينة المركزية.
 - 7 . يختلط فيها العمران المخطط بالعمران غير المخطط.
 - 8 . كما تشكل المكان الذي يستقطب الأنشطة الترفيهية لسكان المدينة (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص 189-191).

تمثل الضواحي بأنواعها المختلفة وأدوارها الوظيفية المتميزة وحدة سوسيوأيكولوجية من وحدات المجتمع المحلي الميتروبوليتي، كما تعد حركة الانتقال إلى الضواحي من مظاهر النمو الحضري التي تستأثر في الوقت الراهن باهتمام الباحثين في علم الاجتماع الحضري والأيكولوجية الحضرية، لما صاحبها من عوامل ونتائج عدلت من المفاهيم والتصورات التقليدية التي ارتبطت بالمجتمع المحلي الحضري، ويشير مصطلح الضاحية عند والتر مارتين إلى مجتمع صغير نسبيا له بناءه الخاص، يجاور ويقترّب من المدينة المركزية ويعتمد عليه.

أما سلفيا فافا فتعرف الضاحية بأنها ذلك التنوع السكني الذي يقع خارج الحدود الإدارية للمدينة، وإن كان على مقربة منها بمسافة تعرف بمنطقة الانتقال اليومي للعمل، وتتميز الضاحية في نظر الباحثة بالاعتماد على المدينة المركزية من الناحية المهنية، ومن أجل الحصول على نماذج متخصصة من الخدمات ما للترفيه والتعليم والتسويق وما شابه ذلك. (محمد بو مخلوف، 2001، ص: 39-41).

ويعتبر الفين بويكوف من أحدث تعريفات الضاحية، حيث يعرفها بأنها نويات حضرية تقع خارج المدن المركزية، وتنتقل عنها من الناحية الإدارية، رغم ارتباطها بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من خلال الخدمات والتسهيلات التي توفرها المدينة، ويكشف الأساس الوظيفي لمجتمع الضاحية عن تنوع واسع، تماما كما هو الحال بالنسبة للمدينة، فالضاحية بالمعنى التقليدي والشائع عبارة عن موقع سكني خارج المدينة المركزية، يقيم فيها من يعملون في المدينة ولا يقيمون بها لسبب من الأسباب، غير أن النمو الحضري ذي الطابع الميتروبوليتي جعل مجتمعات الضواحي تتعدى هذا التصور التقليدي لتكشف عن نماذج جد متنوعة ومختلفة، إذ قد تخصص بعض الضواحي في إنتاج الصناعات الخفيفة أو في الصناعات الثقيلة، وقد تنفرد بعض الضواحي بنوع معين من الخدمات الحضرية، كالترفيه أو التعليم، وهكذا تكشف الضواحي، كنمط من أنماط الإقامة الحضرية عن سلسلة واسعة من التخصص الوظيفي داخل المركب الميتروبوليتي، لتقترب بالمعنى الاقتصادي، من تلك السلسلة التي توجد بين المدن الكبرى. (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص 182، 183).

في عام 1933 وصف المؤتمر الدولي الرابع للعمارة المعاصرة في أثينا الضواحي بأنها "حجرة الانتظار البائسة للمدينة "؛ وفي ثقافات أخرى كان لمصطلح الضواحي تعريف مختلف ففي مدن القرون الوسطى كانت الضاحية هي "المنطقة البرية المأهولة بالسكان وغير المنظمة التي تقع على أطراف المدينة وسكانها من الفقراء" ولا يزال هذا هو الحال في قارة أوروبا.

أما في أمريكا، فقد عرفت الضاحية بأنها "المكان الذي يمكن لأصحاب الدخل الجيد الهرب إليه من المدينة، ففي المدن حيث تتركز الصناعة يقطن الفقراء وكلما تحسن وضعهم ينتقلون إلى خارجها ويقطنون في الضواحي (رولا أحمد ميا ، 2013، ص573).

يوجد العديد من الدراسات التي حاولت تصنيف الضواحي، وتختلف هذه الدراسات بحسب المعايير التي توضع وتتبع فيمكن الاعتماد على شكل المباني، أو مكانها من حيث قربها وبعدها عن

مركز المدينة، أو العمر والمرحلة التي أنشئت فيها، أو الطبقة الاجتماعية للقاطنين أو وسائل النقل من وإلى الضاحية، ومن أمثلة ذلك:

1. ضواحي مدينة لندن: قسمت ضواحي لندن بالاعتماد على معايير متنوعة (شكل المباني_والمكان_والعمر_والطبقة الاجتماعية_وسائل النقل من وإلى الضاحية) إلى:

_المدينة الحداثيّة.

_ضواحي سكك الحديد الفيكتورية.

_ضواحي الياقة الزرقاء.

_ضواحي المسافرين.

_ولايات القطاع العام.

_الاعتماد على السيارات.

2. ضواحي أمريكا: فاعتمد تصنيف الضواحي على الحقبة الزمنية التي أنشئت فيها الضاحية، وقسمت الضواحي إلى الحقول والمزارع المفتوحة وتضم أصحاب الدخل المتوسط.

_الضواحي الأولى (1850 وما قبلها): وهي امتداد للمدينة على شكل صفوف كثيفة من المنازل على الحافات الحضرية التي تؤدي بشكل مفاجئ إلى الحقول والمزارع المفتوحة وتضم أصحاب الدخل المتوسط.

_ضواحي البلديات و القرى(1850-1890): وهي ضواحي مستقلة بذاتها ومفصولة عن مركز المدينة وهي ذات طابع ريفي وتسمى الجوار الحضري.

_ضواحي السيارات(1890-1930): مع وجود السيارات أصبح من السهل التنقل بالسيارات مما أسهم في انتشار الضواحي السكنية وامتدادها؛ وتتميز بشوارعها الممتدة التي تنتزع على جانبيها المحلات التجارية .

_ضواحي منتصف القرن(1930-1970): تميزت بطابع معماري مختلف عن المدن الحضرية التقليدية والضواحي التي سبقتها، فالمنازل ذات طابع ريفي مؤلف من طابق واحد مع حديقة خارجية تحيط بالمنزل؛ وتتميزت بوجود مراكز تجارية ضخمة.

_ضواحي المدن الجديدة(1970-2010): وهي الضواحي التي يغلب عليها طابع التمدن من حيث سوق العمل والتعاملات التجارية بينها وبين المدينة، إذ أصبحت هذه الضواحي مدنا من حيث التوظيف ولكن ليس من ناحية الشكل.

_ضواحي الأقاليم(2010وما بعدها):وهي الضواحي الممتدة بعيدا عن المركز الحضري مع إمكانية توسعها في الاتجاهات جميعها حول المدينة الأصلية وتربطها مع المدينة شبكة ضخمة من المواصلات، وتتميز مبانيها بالضخامة.

وفي كثير من الأحيان تصنف الضواحي تبعا لوظائفها إلى خمسة أنواع:

_الضخامة القريبة(الضاحية الزراعية): تمتاز بقربها من المدينة، ولا يوجد بها مخازن أو محلات كبرى لأنه من السهل التسوق في المدينة.

_الضاحية الوسطى(ضاحية النوم): تأتي هذه الضاحية بعد الضاحية القريبة، وهي عبارة عن منطقة لا تعد جزءا من المدينة، ولكنها تعتمد عليها اعتمادا مباشرا، وتمتد على طول المواصلات والخطوط الحديدية الرئيسية خارج المدن الكبرى في حدود 30 كم.

_الضاحية البعيدة(الصناعية):نتيجة الثورة الصناعية والبدء بإنشاء المصانع خارج المدينة، أدى إلى نشأة ما يسمى بالضاحية الصناعية.

_الضواحي الصناعية السكنية: صاحب نشوء الضواحي الصناعية ظهور مناطق سكنية لعمال المصانع،تعتمد في معظم خدماتها وتجاريتها على المدينة المركزية.

_الضواحي المتنوعة: تتكون من خليط من الضواحي الصناعية والسكنية غالبا.(رولا أحمد ميا،2013، ص ص572-576).

4-2- مفهوم الأطراف الحضرية:

تعتبر الأطراف الحضرية من وجهة النظر السوسيوبيولوجية نمطا من أنماط الإقامة الحضرية، بصفتها وحدة أساسية من الوحدات الحضرية للمركب الميتروبوليتي، وتعرف بأسماء عديدة منها " الطوق الريفي للمدينة"، " الطوق الخارجي للمدينة"، " نطاق الأطراف". ويعرفها البعض بأنها " المنطقة التي امتزجت فيها أنماط استخدام الأرض، وتقع فيها وراء أجزاء المدينة التي تتوافر بها الخدمات الحضرية كالمرافق العامة وسبل النقل الحضري وما إليها". ويحددها البعض بأنها " منطقة الانتقال اليومي أو رحلة العمل اليومية إلى المدينة".

أما بالنسبة لـ (وليام دوبرنر) فإن مصطلح الأطراف يشير إلى الحد النهائي والأخير لانتشار أنماط الحياة الحضرية، وهي المنطقة الجغرافية التي تختلط فيها الأنماط الحضرية والريفية لاستخدام الأرض، وبذلك تمثل الأطراف الحضرية البعد المكاني الذي يستوعب المد الميتروبوليتي للمدينة، أما

بالنسبة للحدود المكانية المميزة لهذه المنطقة فإنها منطقة تقع في العادة ما بين ضواحي المدينة والقرى الزراعية من حولها، فعلى احد طرفيها تقع الضواحي السكنية والمدن التابعة (الضواحي الصناعية)، وفيها وراء الطرف الآخر تبدأ مظاهر الحضرية في الاختفاء وتبدأ الأرض الزراعية للعين المجردة حيث تتوطن القرى الزراعية الصغيرة محيطة بالمركب الميتروبوليتي.

وهكذا نلاحظ أن الأطراف تتمثل في تلك المنطقة التي تحيط بالمدينة وتختلط فيها الحياة الريفية بالحياة الحضرية، وتمثل مساحاتها احتياطا هاما تتوسع فوقها المدينة، حيث تستقل المشروعات الجديدة الصناعية منها والتجارية والسكنية، ولذلك تحرص البلدان في سياساتها الحضرية إلى حماية هذه المناطق من التحضر العشوائي، وذلك لأنها تمثل المناطق المناسبة لهذا النوع من العمران الناشئ عن الهجرة الخارجة من مركز المدينة والهجرة الريفية في ذات الوقت، لذلك نجد من أهم خصائصها الاجتماعية أنه يختلط بها العمران المخطط بالعمران غير المخطط كما تعتبر منطقة تفاعل بين نمطي الحياة الريفية والحضرية، بين النازحين الريفيين الجدد والسكان الحضريين النازحين من مركز المدينة.

ويعتبر التطور التكنولوجي وتحسن وسائل النقل الحضري من بين العوامل المساعدة على ازدياد أهمية الأطراف بالنسبة للسكان الحضريين الميسوري الحال والمعوزين وسكان الريف على حد سواء، حيث أن انخفاض سعر الأرض في الأطراف يتيح لميسوري الحال من سكان الحضر فرصة التمتع بالفيلات الفخمة ذات المساحات الواسعة، كما تعتبر مجالا مناسباً بالنسبة للنازحين الريفيين الجدد من أجل الحصول على فرص عمل غير زراعية إلى جانب الاحتفاظ ببعض الأنشطة الزراعية التي تمارسها الأسرة، الأمر الذي يساعدها على التكيف والاندماج الحضري التدريجي.

ويمكن أن نخلص من كل ما سبق إلى أنه يوجد تشابه كبير بين منطقة الضواحي ومنطقة الأطراف إلى الحضرية في البناء الاجتماعي وفي الوظائف، فقد تتحول الأطراف إلى ضواحي حضرية بسبب نمو الأطراف والضواحي الحضرية يتم بطريقتين مختلفتين من حيث التخطيط، فقد تنمو الضواحي والأطراف بصفة مخططة ومقصودة كما قد تنمو بصورة غير مخططة وعشوائية وغير مرغوبة، تفرض نفسها على الواقع الحضري الميتروبوليتي مع مرور الوقت.

ومن خلال كل ما سبق يمكن أن نلاحظ بأن منطقة الأطراف الحضرية تتميز بالخصائص التالية:

1 . التنوع في النشاطات الاقتصادية، الزراعية وغير الزراعية.

- 2 . اختلاط العمران المخطط بالعمران غير المخطط.
- 3 . اختلاط الحياة الاجتماعية الريفية بالحياة الاجتماعية الحضرية.
- 4 . اختلاط الفئات الاجتماعية الدنيا بالفئات الاجتماعية العليا.
- 5 . منطقة تغير واندماج اجتماعي حضري بالنسبة للنازحين الريفيين (محمد بومخولوف، 2001، ص: 42-43).